الفصل الثاني

الثـــــــــورة

• مقدمة

شغل الكثير من علماء الاجتماع السياسي المُحدَثين، جزءًا معتبرًا من وقتهم وجهدهم من أجل صياغة المفاهيم المستخدمة في هذا الفرع من فروع علم الاجتماع العام. وعند صياغتهم لهذه المفاهيم لأجل الوصول إلى ما ترمي إليه من معايير، واجهوا العديد من الصعاب.. هذه الصعاب تتمثل في أن علم الاجتماع السياسي ـ كغيره من فروع علم الاجتماع الأخرى والعلوم الاجتماعية بصفة عامة ـ استعار كثيرًا من مفاهيمه من لغة الخطاب اليومي.. هذا إلى جانب غموض وتعقيد المفاهيم في علم الاجتماع السياسي وباقي العلوم الاجتماعية الأخرى. على أن هذه الصعوبات المتعلقة بصياغة المفاهيم إلى حدٍّ مّا ترجع إلى اتجاه بعض علماء الاجتماع السياسي نحو استخدامهم لمفاهيم تستخدمها علوم أخرى مثل الفلسفة وعلم النفس وعلم السياسة.

أما مفهوم الثورة فيستخدم للإشارة إلى التغيرات الجذرية المفاجئة والسريعة التي تطرأ على الظروف الاجتماعية والسياسية. ولقد استُخدم مفهوم الثورة في معناه السياسي في أواخر العصور الوسطى، واستخدمه علم الاجتماع السياسي للإشارة إلى التأثيرات المتبادلة للتغيرات الجذرية والمفاجئة للظروف والأوضاع الاجتماعية والسياسية، وذلك عندما يتم استبدال النظام القائم بآخر جديد، أو ذاك التغير الذي يطرأ على النظم ونسق القيم القائم وفق سياق عنيف. هذا، ويمكن أن يستخدم المصطلح للإشارة إلى التغيرات الجذرية التي تحدث في مجالات غير سياسية مثل العلم والفن والثقافة. فالثورة تعتبر من الأدوات المهمة والأساسية في إحداث التغيير، الأمر الذي أكسبها أهمية خاصة في تناول علم الاجتماع السياسي لها بالدراسة والتحليل.

وينصب الاهتمام بدراسة الثورة في التعرف على طبيعتها ونظريتها والعلاقة بينها وبين النظم الاجتماعية الموجودة، وذلك من أجل الوصول إلى توضيحٍ كافٍ للدور الذي تقوم به الثورة لإحداث التغير الاجتماعي.

• التعريف

يستخدم مصطلح الثورة للإشارة إلى التغيرات الجذرية المفاجئة التي تحدث في الظروف الاجتماعية والسياسية، وخصوصًا حين يتغير فيها نظام حكومي أو سياسي معين ويحل محله نظام آخر.

والثورة هي إحدى أدوات التطور التاريخي للمجتمعات الإنسانية، وهي أداة من بين العديد من الأدوات الأخرى التي تُحدِث التطور الاجتماعي. على أن الدراسة العلمية للثورة ـ والثورات على وجه العموم ـ مسألة بالغة الحساسية والصعوبة.. واستنادًا إلى التعريف السابق نجد أن الثورة تمثل حدًّا فاصلاً بين النظام القديم والحديث، ولأجل ذلك نجد في بعض الأحيان ـ إن لم نقل في غالبها ـ أن أنصار النظام القديم يقفون مواقف معادية للثورة، ويحللون سياساتها بصورة غير موضوعية. ومن ناحية أخرى نجد أن أنصار الثورة يقفون موقفًا مساندًا للثورة، ونجدهم في بعض الأحيان يدافعون حتى عن السلبيات الظاهرة بدعوى أنها كانت ضرورية، فماهية الثورة تعد إحدى أهم المشاكل الرئيسة التي يواجهها الباحث نظرًا للاستخدامات المختلفة لهذا التعبير في جُلِّ الأعمال التي تناولت الثورة بالدراسة.. فقد استخدم هذا المصطلح للإشارة إلى التغيرات الجذرية التي تحدث في المجالات غير السياسية، كالثورة العلمية والثورة التقنية، والثورة الثقافية، والثورة في مجال الاتصالات، وهي مصطلحات تشير إلى تغيرات جذرية في جوانب الحياة الاجتماعية والثقافية.

ومن هنا تعددت المداخل التفسيرية للثورة، فنجد أنه في القرن التاسع عشر ساد التفسير الذي اعتبر أن الثورات السياسية والاجتماعية هي الوسائل الضرورية لتحقيق تقدم الإنسانية نحو مجتمع تسوده الحرية والعدالة، والحكم الذاتي،

والمساواة والانسجام الاجتماعي. هذا التفسير كان الفضل في تطويره يرجع إلى الماركسيين!

يقابل ذلك اتجاه آخر يرى أن الثورات تعبر عن عواطف جامحة وغير رشيدة تحكم النظم القائمة، ويستند أصحاب ذلك الاتجاه في منحاهم هذا إلى تغيرات سيكولوجية.. فالثورة سلوك يصدر عن سيكولوجية الغوغاء، وهي سيكولوجية تشبه في تكوينها العقلية البدائية[1].

أما المهتمون بميدان التغير الاجتماعي فيتناولونها على اعتبار أنها تغير سريع وعنيف وأساسي في التنظيم السياسي، وعلاقات السلطة، والطبقات، ونظام التحكم في الملكية الاقتصادية الخاصة بنسق المعتقدات السائدة للنظام الاجتماعي داخل مجتمعٍ ما.. فالثورة تعتبر أحد أكثر الأدوات تطرفًا في إحداث التغير الاجتماعي، باعتبار أن القوة والعنف مصاحبان لها في إحداث التغير الجذري الشامل في البناء الاجتماعي والنظام السياسي.

على أنني من خلال اطلاعي على الاتجاهات المختلفة التي تناولت الثورة بالتعريف، والتي أشرت سابقًا إلى مجملها، أجد أن هناك اختلافات واضحة بين كلٍّ من حاولوا تناولها بالتعريف. غير أننا نجد قاسمًا مشتركًا يتوفر في جل التعريفات : ذلك هو اتفاقهم على أنها نوع من التغير الجذري والعميق يستهدف اكتشاف الأخطاء وعلاقات الظلم والقواعد الظالمة في حياة الأفراد والشعوب لتدميرها وبناء علاقات سليمة مكانها تشيع العدل وتصنع التقدم. أما الاختلافات فقد كانت أسبابها تعود إلى اختلافٍ عقائدي في بعض الأحيان، أو اختلاف تخصصي مترتب على اختلاف تخصصات الباحثين العلمية[2].

خلاصة القول أن الثورة تعتبر حركة كلية شاملة تهدف إلى إحداث تغير أساسي في كيان وتركيب المجتمع، ويكون هذا التغير سريعًا ومفاجئًا ويتناول

(1) محمد عاطف غيث : قاموس علم الاجتماع - الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1996، ص377.
(2) أحمد إبراهيم : التنظيم الثوري - طرابلس، الدار الجماهيرية ، 1982، ص12.

نواميس الحياة بكل أشكالها في الإطار الأيديولوجي للمجتمع، حيث إنه يمتد ليشمل كافة الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إلى جانب الحياة الفكرية والفنية. فالثورة من هذا المنظور إذًا هي حركة شاملة على درجة عالية من العمق والعمومية.. هدفها لا يرتكز على الأشياء السطحية في المجتمع الذي تقوم فيه، ولكنها تركز جهدها على أساس ومرتكزات ذاك المجتمع، بمعنى أنها تغير شامل في النظام والحكم والمبادئ، وهي عمل من أعمال التحرر الإنساني ذي الطابع الاجتماعي.. هدفها القضاء على النظام القديم بكافة أشكاله قضاءً تامًّا.

والعمل الثوري لا يكون مقصورًا على الجانب السياسي في الدولة فقط، وإنما يحكم عليه بمدى تأثيره على القوى الأساسية في المجتمع[3]. فالاتجاهات التقدمية على اختلافها في علم الثورة تنقسم إلى اتجاهات ترى أن العدل والمساواة هي العلامة الأبرز على التقدم، ولأجل ذلك فهي مستعدة أن تستخدم كافة السبل - مهما كانت - لتحقيقها. والاتجاه الذي تعبر عنه الديمقراطية الليبرالية التقليدية يعتبر أن ما تقوم به الجماهير من حركات وانتفاضات لا تكون بالضرورة معبرة عن التقدم إلا إذا كانت موجهة ضد الاستبداد وأدواته من أجل إقامة حكم ديمقراطي على النمط الغربي.

وعلى أي حال، فإن الثورة واقعة اجتماعية شاملة تشمل جميع ميادين الثقافة، وينشأ الوضع الثوري عندما يتم إعداد الحلول أو تحديدها تحديدًا تامًّا لتحل محل تلك السابقة.

• الثورة والانقلاب

يُعرَف الانقلاب بأنه انتقال السلطة من يد فئة قليلة إلى يد فئة قليلة أخرى تنتمي إلى نفس الفئة الأولى التي كانت تسيطر على الحكم، وذلك باستخدام وسائل العنف الرسمية دون إحداث تغير في وضع القوة السياسية في المجتمع،

(3) عبد المعز نصر : الاشتراكية والثورة - الإسكندرية، المكتب المصري ، 1979، ص16.

أو في توزيع عوائد النظام السياسي فيه. . . بمعنى آخر هو تغير في أوجه حال الحكام دون تغير في أوجه وأحوال المحكومين[4].

فالانقلاب يرمي إلى مجرد قلب نظام الحكم وإحلال سلطة محل أخرى، في حين أن الثورة هي التي تنبعث من الشعب وتعبر عن ميوله ورغباته، حتى وإنْ قادها وخطط لها شخص معين ومحدد! وخير مثال لذلك ثورة الفاتح من سبتمبر (1969ف) وقيادتها. . تلك الثورة التي أتت معبرةً عن إرادة ورغبة الشعب الليبي في العيش الحر الكريم والانعتاق من براثن العبودية والقهر.

وإذا كنا بصدد المقارنة بين الثورة والانقلاب، نجد أن هناك فروقًا ذات أهمية بينهما. فالثورة يقوم بها فريق من الشعب لمصلحة الشعب بغية رفع الظلم والعسف والجور الذي مورس عليه. كذلك نجد أن الثورة الحقيقية يدعمها الشعب ويؤيدها في سبيل المضي قُدُمًا لتحقيق أهدافها. أما الانقلاب فهو نوع من التمرد من جانب جماعة من العسكريين ضد الهيئة الحاكمة للقبض على زمام السلطة وتسيير الأمور كما تشتهي أنفسهم، دون تفكير في رفع الظلم والجور والعسف الممارَس على الشعب[5].

نَخْلُص من ذلك إلى أن الثورة تختلف عن الانقلاب، فالثورة تهدف إلى إسقاط السلطة القائمة ـ من خلال استقطاب جزء منها ـ لإقامة نظام اجتماعي جديد. . وإلى جانب ذلك نجد أن الانقلاب يسعى إلى تدعيم النظام القائم، الأمر الذي يجعله معزولاً عن الجماهير وحركتها، فهو بذلك ـ أي الانقلاب ـ يعبر عن صراعات بين قُوَى السلطة القائمة ومواجهة حركة الجماهير. أما الثورة فهي إنْ قامت فلن تقوم إلا بحركة غالبية الجماهير ووعيها وتنظيمها وإرادتها في تجاوز الوضع الراهن[6]. هذا الأمر يقودنا إلى استنتاج أن الانقلاب يختلف في طبيعته عن الثورة، فالثورة خَلاّقة قادرة على تغيير طريقة حياة المجتمع الذي تقوم فيه، أما الانقلاب فلا يمتلك القدرة، وإنما يقوم أساسًا من أجل الحكم والتسلط.

---

(4) السيد حنفي عوض : علم الاجتماع السياسي - القاهرة، مكتبة وهبة، 1985، ص136.

(5) حسن عوف : أبرز ملامح ثورة 23 يوليو - القاهرة، دار المعارف، 1966، ص6.

(6) محمد بدوي إسماعيل : ثورة يوليو - الإسكندرية، دار الكتاب العربي، 1969.

• أسباب الثورة

تختلف أسباب الثورة وتتعدد من ثورة لأخرى، فنجد «أرسطو» قد حدد هذه الأسباب في سبب واحد رئيس هو عدم المساواة، فأينما وُجِدت اللامساواة تكون هناك ثورة. في حين نجد «سان سيمون» يحصر أسباب الثورة في الناحية الاقتصادية، فهو يرى أن التطور التاريخي للجماعات البشرية هو صراع دائم بين الطبقات الاقتصادية في المجتمع، أي بين أولئك الذين يملكون المصادر الاقتصادية الرئيسة في المجتمع في زمنٍ ما، وأولئك الذين لا يملكونها.. في حين يعتمدون على من سبقهم (أي من يملكون).. الأمر الذي جعلهم يصبون جُلّ غضبهم وكرههم على تلك الفئة، ومن ثَمَّ يسعون جاهدين إلى خلعهم، ولا يتم ذلك إلا بالثورة.

أما «كارل ماركس» فيرى أن الثورات جميعًا - مهما اختلفت أشكالها - ذات طبيعة واحدة، وأن الثورة تعد مرحلة طبيعية وحتمية في حياة المجتمعات، أي أن الأسباب الاجتماعية تهيئ في مرحلة معينة الظروف التي تخلق الثورة.. على أنه أكد على أن الأسباب الاقتصادية المتمثلة في علاقات الإنتاج والتوزيع هي التي تؤدي إلى سلسلة من الثورات تنتهي بثورة «البروليتاريا»، وهذا يقودنا إلى أن «كارل ماركس» وكذلك «سان سيمون» يحصران أسباب الثورة في العامل الاقتصادي وحده(7).

على أن ما تجدر الإشارة إليه هنا هو أن إرجاع أسباب قيام الثورات إلى أسبابٍ اقتصادية فقط هو أمر مثير للجدل، باعتبار أن الثورة تقوم للعديد من الأسباب، سواء أكانت وطنية أو قومية أو بيئية. فعلماء النفس يؤكدون على أن هناك عوامل نفسية تهيئ الأذهان للثورة، مثل وجود الأوضاع الظالمة في المجتمع، إلى جانب إحساس الأفراد بالظلم الواقع عليهم.. ذلك الإحساس الذي تَوَلَّدَ لديهم من خلال الاتصال الثقافي والفكري مع الآخرين.

(7) فرانسوا تشاتيلت وآخرون : تاريخ الأفكار السياسية، ترجمة خليل أحمد خليل - باريس، 1982، ص195.

على أن هناك من يرى أن السبب الجوهري، أو القاسم المشترك الأعظم في قيام الثورات في مختلف بقاع العالم، هو الظلم الاجتماعي المبنيّ على أساس استئثار قلة من الناس بخيرات البلاد، وما يترتب على ذلك من استحواذهم على السلطة والجاه والنفوذ، وحرمان السواد الأعظم من الشعب من أهم مقومات وجودهم كبشر وكآدميين.. فهؤلاء القلة هم الذين دفعوا جموع الجماهير إلى الثورة في كل مكان! ومن أسباب الثورة أيضًا العبودية التي يلقاها الشعب من حكامه المستبدين الذين لا يعرفون لنزواتهم حدودًا ولا لسلطاتهم قيودًا، أولئك الذين فرضوا على الشعب حياة أقرب إلى العبودية منها إلى حياة الأحرار، وجعلوا من دولهم سجنًا كبيرًا، تمثل حدوده جدرانه وأسواره! كذلك يعتبر استخفاف الحكام برعاياهم واحتقارهم لهم واعتقادهم بأنهم قد تولوا السلطة والحُكْم وفق تفويض إلهي أحد أسباب قيام الثورات[8].

«كرين برنتون» بعد أن تناول بالدراسة والتحليل العديد من الثورات، وجد أن البؤس الشديد والأزمات الاقتصادية على مختلف أشكالها ليست وحدها المسئولة عن قيام الثورات، وإنما تنشأ الثورة عن طريق التذمر والاستياء وعدم رضاء الجماهير عن السلطة السياسية القائمة، وخصوصًا إذا كانت هذه السلطة غير قادرة على تحقيق توقعات الجماهير منها.. الأمر الذي يؤدي بأفراد المجتمع إلى الشعور بالظلم وعدم المساواة الاجتماعية[9] التي تعد من العوامل الرئيسة التي تحرك الجماهير نحو الثورة. ذلك أن المشاعر والأحقاد المتأججة ضد ظاهرة عدم العدالة في توزيع المقدرات قد تكون دافعًا للجماهير نحو الثورة.. ولأجل ذلك فإن وجود نظام سياسي عادل تمتلك فيه الجماهير مقدراته ويقوم على تحقيق العدالة والمساواة الاجتماعية هو ضمان فاعل لعدم تفجر الثورة، لأنه في اختفاء العدالة يتنامى الاتجاه نحو العنف الثوري.

---

(8) محمد محمود السروجي : ثورة يوليو .. جذورها ومصادرها - الإسكندرية، 1965، ص7.

(9) كرين برنتون : الثورة .. عناصرها ونتائجها، ترجمة زياد عتاب - دمشق، دار الكتاب العربي، 1965، ص205.

وما تجدر الإشارة إليه هنا هو أن الثورة نوعٌ من التغيير السريع، ولكنها لا تكون عنيفة بالضرورة.. فالثورة الليبية التي تفجرت في شهر الفاتح (1969ف) قد أحدثت تغيرات جذرية في بيئة المجتمع الليبي السياسية والاقتصادية والاجتماعية يمكن وصفها بـ «العنيفة»، ولكننا نجد في المقابل أنها كانت ثورة بيضاء لم تمارس العنف بأي شكل من الأشكال على النظام السابق.

• شروط الثورة

اعتُبِرت الشروط الواجب توافرها حتى تظهر الثورة مثار جدل بين الكثيرين، وخصوصًا أولئك الذين قاموا بتحليل الثورة كمطلب اجتماعي وسياسي.

إحدى أهم هذه التفسيرات هو ذلك المتعلق بنظرية ارتفاع حجم التوقعات التي ارتبطت بالمفكر «أليكس دي توكفيل» (1935-1945ف) وآخرون[10]. وجهة النظر هذه تعتبر أن مفتاح الثورة وسببها الرئيس هو النمو المفاجئ في التفاوت بين تلك القيم المتوقع أن ينعم بها الناس في ظل الحكومة، والتوزيع الفعلي للقيم التي تَحَصَّلُوا عليها.. ففي النقطة التي يظهر فيها هذا التفاوت بدرجة حقيقية ومعتبرة بين الفعلي والمتوقع، يظهر ويبرز العنف السياسي ويتسع ويسري ليصل إلى درجة العصيان، ومن ثَمَّ إلى الثورة. على أنه من الصعب تحديد حجم هذا التفاوت بدقة تجعلنا نقول معه إنه تسبب في الثورة، لأن هذا يعتمد على مدى صلاحية هذا المدخل في تحديده كيف أن الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية قد وصلت إلى النقطة الحرجة التي تولد العنف والثورة. على أن أغلب المهتمين قد حددوا ثلاثة شروط للثورة على النحو التالي:

- أولاً : تصدع النظام السياسي والاجتماعي من خلال القوى المختلفة، كالتغير السريع في القيم الاجتماعية الأساسية، أو التغيرات البيئية الحادة كتلك الناتجة عن الكوارث الطبيعية.

---

(10) فرانسوا تشاتيلت وآخرون : مرجع سبق ذكره - ص168.

- ثانيًا : الإخفاقات المتتالية للنظام السياسي القائم وقياداته، الأمر الذي يدعو المواطنين إلى رفض قراراته وعدم تحمل المزيد من إخفاقاته.

- ثالثًا : بعض الحالات والأفعال غير المقبولة، مثل تمرد الجيش، أو ردة الفعل العنيفة التي تقابَل بها مطالب الجماهير، أو الدخول في صراع أو مشكلة تطال البيئة العالمية[11].

وعلى الرغم من أن النظريات المختلفة للثورة تعطي سمة بأن الاختلافات في تحديد أسباب الثورة محدودة، إلا أنها جميعًا تتفق في عموميات.. **أولاها:** أن الدولة قد عانت حالة واسعة من عدم الاستقرار، الأمر الذي أثر على النظم الثقافية والاقتصادية والسياسية، وهذا ربما يعني إخفاقًا في القيم الثقافية التقليدية، وظهور الدول العصرية والتحولات التي شهدها النظام الاقتصادي. **ثانيها:** وجود العديد من عوامل الفُرقة والتمزق، مثل الدخول في صراع مسلح مع دولة مجاورة، أو الأزمات الاقتصادية المتتالية، أو الانقسام في الصفوة السياسية الحاكمة. على أنه مهما اختلفت الأسباب فإنني أعتقد أن مصدرها واحد.

• أشكال الثورات

الأشكال التي تتخذها الثورة تتعدد وتتنوع، على أنه يمكن تصنيفها - أي الثورة - وفقًا لدرجة التغير الذي تسعى إليه، ووفقًا لمستوى ومدى الطموح الذي تريد أن تحققه. فهناك الثورة السياسية التي تهدف إلى تغيير الفئة الحاكمة دون أن يكون هدفها إحداث تغير جذري وشامل في الأوضاع الاجتماعية، ويستخدم الفكر الماركسي اصطلاح «الثورة السياسية» على اعتبار أنها تحقق سيادة بعض الطبقات في المجتمع على باقي الطبقات الأخرى، وأن أي ثورة سياسية ما هي إلا مرحلة من مراحل التطور التاريخي حتى تحدث الثورة الشاملة، وهي ما أطلق عليها ثورة البروليتاريا [12].

---

(11) السيد شحاتة السيد : مرجع سبق ذكره - ص17.

(12) سيد حامد : مصر وظاهرة الثورة - القاهرة، دار النهضة، 1969، ص36.

فالثورات السياسية على أي حال تشتمل على عمليات التغير المفاجئة والجذرية التي تحدث لأنظمة الحكم والإدارة والتنظيم في المجتمعات، والتي يقوم بها الشعب تحت لواء أو قيادة بعض الجماعات والأفراد. وقد تسهم القوات المسلحة في مساندتها، وذلك لإصلاح الفساد الإداري والقضاء على السلطات الحاكمة المستبدة الظالمة، والتي طالما عانى أفراد المجتمع وجماعاته من تصرفاته التي تراعي المصالح العامة وحقوق الغير ولا تتسم بالعدالة[13].

هذا، ويوجد شكل آخر من أشكال الثورة هو الثورة الاجتماعية، التي تهدف إلى إحداث تغيرات جذرية في البناء الاجتماعي وما يرتبط به من وظائف وعلاقات. على أن أسباب وعوامل نجاح الثورة الاجتماعية في مجملها يتعلق بتحقيق حياة أفضل للمواطنين، والتي تتسم بالرفاهية والعدالة الاجتماعية. وما تجدر ملاحظته هنا أنه إذا ما صاحبت الثورة السياسية والاجتماعية ثورة ثقافية، عندها يتمكن الشعب من أن يحافظ على انتصاراته ومكاسبه.

إلى جانب ذلك فهناك الثورة الاقتصادية، والتي يقصد بها التغير الجذري في البناء الاقتصادي للمجتمعات، والذي يتم عن طريق إعادة توزيع الثروة والملكيات بصورة جديدة بما تضمنه من تغيير للعلاقات والنظم المرتبطة بهذا البناء. على أن من الثورات ما يعتبر رمزًا فريدًا بحيث يشمل كل الأشكال الأربعة السابقة.. على سبيل المثال : ثورة الفاتح (1969ف) في ليبيا، فهي سياسية اجتماعية ثقافية اقتصادية.

كذلك نجد أن «سوروكين» قد ميز بين الثورة السياسية القائمة من أجل تغيير الفئة الحاكمة والحكومة، والثورة الاقتصادية التي تسعى إلى إجراء تغييرات عنيفة في النظام الاقتصادي.. فالثورة عنده تسعى دائمًا إلى محاولة إجراء تغييرات على كل المؤسسات والقيم الهامة للمجتمع.

---

(13) محمد علي محمد : أصول علم الاجتماع السياسي - الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1980، ص348.

ونحن إذ نتكلم عن أشكال الثورات، لايفوتنا أن نعرض بشيء من الإيجاز للثورة المضادة، والتي تتمثل في مجموعة العوامل التي تقف معارضة للثورة، بل تسعى للنيْل منها. وباعتبارها عملية تغير، فإنها تقابَل بعملية مقاومة من هؤلاء الذين قضت الثورة على مراكزهم، وأولئك الذين هددت الثورة مصالحهم المكتسبة، أو هؤلاء الذين يشعرون أن مصالحهم في طريقها إلى التهديد، إلى جانب أولئك الذين لم تحقق لهم الثورة الأطماع التي كانوا يطمعون في تحقيقها.. كل هؤلاء ومن يتحالف معهم يكوّنون الثورة المضادة.

- **الاستراتيجيات الخاصة بتحقيق الثورة**

أ- **الكفاح المسلح** : على اعتبار أنه أحد الاستراتيجيات الخاصة بالثورة، فهو يستخدم أفعالاً منتقاة ـ وخصوصًا من العنف في العادة ـ تكون بواسطة مجموعات صغيرة منظمة من النشطاء السياسيين. ويهدف هذا النوع من العنف السياسي في الغالب إلى إضعاف الدولة ومؤسساتها. هذه الاستراتيجية عادة ما تتبناها المجموعات التي تفتقر إلى العديد من الموارد الكافية للدخول في صراع مباشر مع الدولة. وهذه الجماعات - كما أشرتُ سابقًا ـ تستخدم العنف السياسي من أجل تقويض الدولة وإضعاف التأييد الشعبي لها.

أما التقنيات والتكتيكات التي يعتمد عليها في ذلك فهي خَلْق الفوضى في الحياة العامة، وذلك بإحداث تفجيرات في الأماكن العامة، وإلحاق الضرر بالبنية الأساسية ـ كشبكات المياه والكهرباء ـ بطريقة يعتقدون أنها تمكنهم من إسقاط وهدم المؤسسات السياسية لذلك النظام، إلى جانب أنهم يعتقدون أن طريقتهم هذه تقودهم إلى تحقيق أهدافهم الثورية، وذلك بالطرق التالية:

أولاً : أفعالهم النضالية هذه - التي توصف من قِبَل النظام القائم بأنها إرهابية - تهدد وتهدم النظام العام، وتعيق الدولة عن أدائها لمهامها الخاصة بحفظ النظام والأمن العام.. إلى جانب أن الدولة في هذه الحالة ستقوم بحركة واسعة من

الاعتقالات والسجن لسحق المعارضة ووسائل إعلامها، وفي هذه الحالة تفترض جماعات الكفاح المسلح أن العديد من الناس سيتحالفون معهم كرد فعل على ما قام به النظام، الأمر الذي يشجعهم ويثبت لهم أن ما يقومون به وما يسعون إليه هو إرساء نظام سياسي صحيح. كذلك نجد أن هؤلاء الذين تم تحالفهم مع الجماعات المسلحة سيصبحون هم أنفسهم متطرفين، وذلك بتغير موقعهم السياسي السابق الداعم للدولة والنظام القائم، سواء كان باتجاه المجموعات المسلحة، أو على الأقل باتجاه الفوضى العامة التي وقعت فيها الدولة بحيث أصبحت سلامتها ونظامها السياسي في خطر.

ثانيًا : أعمال العنف هذه في غالب الأحيان تعوق النظام السياسي عن أدائه الفاعل، والخاص بتوزيع الغذاء وتوفير الاتصالات.. والأكثر من ذلك المحافظة على النظام والأمن العام كما أشرتُ سابقًا، الأمر الذي يترتب عليه ازدياد تأييد المواطنين للقائمين بالثورة ونقمتهم على النظام.

على أن نتائج أعمال الكفاح المسلح لاتختلف كثيرًا عن نتائج بقية الاستراتيجيات الثورية الأخرى في أنها لا تنجح في كل الأوقات وتؤدي نتائجها المتوقعة منها. فأعمال الكفاح المسلح هذه قد يُقضَى عليها قبل أن تحقق أهدافها.

ب- الثورة من أعلى : جوهر ولب هذه العملية هو التبديل أو الإزاحة السريعة للصفوة الحاكمة. والخصائص والسمات التي تعتبر مفتاح الثورة من أعلى هي:

أولاً : تمركز الأنشطة الخاصة بتبديل النظام بالدرجة الأولى في العواصم الحضرية.

ثانيًا : أن بعض أعضاء النظام القائم يدعمون الثورة، ومن ثَمَّ نجد أن البناء السياسي قد اقترن بواسطة رموزه الذين يسعون إلى إقامة نظام جديد.

ثالثًا : الدعم والاحترام الذي تقدمه القوات المسلحة لقوى التغيير.

وفي ظل هذا النوع من الثورة يُعَطَّل النظام السياسي القديم في أيام محددة ـ

إن لم يكن في دقائق معدودة - فيقوم الثوريون باقتحام أماكن إقامة وسكن القادة البارزين، والقبض عليهم والتصرف معهم. على أنه في بعض الأحيان تأخذ المجموعات الثورية زمام المبادرة والسيطرة عندما يكون رموز النظام بعيدين عن العاصمة، سواء في رحلة عمل أو ترفيه. وفي كل الأحوال تستعمل القيادة الجديدة الإذاعة للإعلان عن الإطاحة بالنظام القديم والإعلان عن قيام النظام الجديد، وماهية البرنامج الخاص وخطواته في إعادة بناء المؤسسات السياسية.. ثم يتبع ذلك انتشار النظام الجديد في المناطق المحيطة والأرياف بطريقة قد تكون بطيئة إلى حدٍّ ما.

جـ- حروب العصابات : هذه الاستراتيجية تختلف عن سابقتها في أن مركز خططها وإطلاقها يأتي من المناطق الريفية، بالرغم من أن المعارك والاشتباكات التي تدخل فيها تطال المناطق الريفية والحضرية على حد سواء. الأمر الآخر هو اعتمادها الكفاح المسلح ضد الجيش النظامي عن طريق الكَرّ والفَرّ للانصهار في السكان والاختباء وسطهم، الأمر الذي يصعب معه التعرف عليهم. الأمر الثالث: سعيها في كسب تأييد الفلاحين والقرويين عن طريق الدعاية والوعود بتحريرهم من الاستغلال الداخلي والخارجي، وتمليكهم للأراضي التي يشتغلون فيها كأُجَراء. هذا من جهة.. ومن جهة أخرى ذلك الرعب الذي يحدث في القرى والفوضى التي تؤثر على الاستقرار من قِبَل العصابات المسلحة واعتمادها اغتيالات الزعماء المحليين الموالين للحكومة، أو تجنيد الفلاحين عن طريق الترغيب والترهيب للانخراط في صفوفهم.. هنا لا يفوتنا أن نشير إلى قول «ماو» المشهور: (دون فلاحين فقراء لن تكون هناك ثورة)، الأمر الذي دعاه إلى إعطاء ثلاث درجات من عشرة للقوات المسلحة والنشطاء الحضريين، وسبع درجات من عشرة للفلاحين[14]. الأمر الرابع : هذه المجموعات القتالية تسخر الجماهير الشعبية في صراعها وإقامتها للمؤسسات السياسية القديمة والجديدة، فتهدم بها المؤسسات القديمة وتبني بها مؤسساتها الجديدة، ومن ثَمَّ فالعنف

(14) السيد الحسيني : علم الاجتماع السياسي - الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1997.

السياسي يتسع ليشمل كافة المجالات حتى تتمكن هذه المجموعات القتالية من هزيمة الجيش النظامي للنظام السياسي، وعندها تدخل تلك الجماعات منتصرة إلى العاصمة! فالقيادة السياسية السابقة تكون قد فرت أو أُعدمَت، والمؤسسات السياسية التي نُظِّمَت وتطورت في المناطق الريفية قد تمكنت من العاصمة والمناطق الحضريةُ الأخرى.

وقد استخدمت العديد من الثورات الناجحة خلال الخمسة عقود الماضية هذه الاستراتيجية وآتت ثمارها، مثل الثورة الصينية (1941ف)، والثورة الكوبية (1950ف)[15].

د- الديمقراطية : هذه الاستراتيجية تعتمد الثورة الخاصة بالتغير الديمقراطي، وفي هذه الحالة يستخدم الفصل السياسي الشرعي غير المتضمن للعنف لتحقيق تغيرات أساسية في النظام السياسي. وأحد أشكال هذا الفصل السياسي هو استخدام عملية النظام الانتخابي لاختيار صفوة قيادية جديدة، يتم بعد اختيارها تعطيل النظام السياسي القائم وإقامة نظام جديد. والغريب أن هذه الاستراتيجية هي التي أفرزت الدكتاتوريات في العالم، والتي أعلن «هتلر» بموجبها الريخ الثالث (1933ف) ويسمى ما بعدها تحولاً ديمقراطيـــاً.

الشكل الثاني هو ذلك الرفض الواسع غير المصحوب بالعنف ضد قوات النظام ودفع صفوته الحاكمة إلى الاستقالة، فتأتي قيادة جديدة.. وبالرغم من أنها غير منتخبة، إلا أننا نجدها تتبنى تغيرات أساسية في النظام السياسي! وهذا ما حدث في بولندا في الثمانينات.. فعندما أعلن «غورباتشوف» أن الاتحاد السوفيتي لم يعد يدعم تلك الأنظمة التي كانت في منظومته، دخل مواطنو تلك البلدان في احتجاجات شعبية ضد الحكومات الشيوعية.. وبأقل قدر من العنف، وبسرعة مذهلة، تهاوت الأنظمة، وانهار نظام الحزب الواحد وتحول إلى التعددية على الطريقة الغربية، دون إدراك لما تحمله التعددية الغربية من آلام. وما تجدر

(15) المصدر السابق، ص396.

الإشارة إليه أن ديمقراطية الثقافة والسياسة في المجتمعات التي تشهد حركة تحول هي الضامنة لسِلْمٍ حقيقي، والاعتراف للآخر بالحق فيَ العيش والتفكير حسب اختياراته وميوله وثقافاته هو الضامن للتعايش والتساكن والتسامح.. فمحاربة العنف لا تكون إلا بالاتصال الديمقراطي، والسلم نتيجة ممكنة لهذا التعقل والتسامح(16).

• مراحل الثورة

«كرين برنتون» - كغيره من علماء الاجتماع والسياسة الذين اهتموا بشرح المراحل المختلفة التي تمر بها الثورات - نجده قد ذهب إلى أن العلاقات الدالة على اقتراب حدوث الثورة في أي مجتمع من المجتمعات في العادة، تكون غير واضحة بحيث يتم التعرف عليها بصعوبة، في ذات الوقت الذي تكون فيه واضحة بحيث يتم التعرف عليها بسهولة. ولكن هناك ضغوطًا ومصاعب تزداد حدة يومًا بعد يوم حتى تصل إلى درجة تؤدي إلى انهيار النظام السياسي، وعندها تنهار السلطة والشرعية، وتكون السمة السائدة في تلك المرحلة للدولة هي الإجبار والعنف، وتبرز جماعات من المحيط لتمتلك قوةً ونفوذًا.. هذه الجماعات نفسها تتحول في النهاية إلى حركات ثورية لها أهدافها، والتي من بينها تحطيم النظام القائم واستبداله بنظام آخر أكثر عدلاً وتطرفًا.. وهكذا.

على أنه بالرغم من أن الثورة تبدو وقد ظهرت أحداثها فجاءة لتجرف النظام الاجتماعي أمامها، إلا أنها مع ذلك تأتي نتيجة طبيعية لعوامل مرحلية! على أنه مهما اختلفت طبيعة الثورة فهي تمر بمراحل متعددة على النحو التالي :

1- مرحلة انفجارات ما قبل الثورة : والتي من مظاهرها وجود الاضطرابات والقلق وبداية استخدام العنف، والمحاولات المختلفة للخروج على القانون والنظام.

---

(16) فتحي التريكي : العقل والحرية - تونس ، تبر الزمان ، 1998، ص46.

2- مرحلة العدل : وتأتي بعد أن تتمكن الحركة الثورية من السيطرة والاستيلاء على القوة، واتحادها مع الجماعات الأخرى من أجل عودة الحياة الطبيعية للمجتمع. فالثورة في العادة لا تعمل على الهدم الكلي لنظم المجتمع، ولكنها تهدم كل ما يعوق دون تحقيقها لأهدافها وتقدمها.

3- مرحلة ما بعد الثورة : هنا قد تفشل الثورة لسبب أو لآخر ويُقضَى عليها، وقد تنجح وتستمر وتحقق أهدافها الخاصة بتغيير سمات المجتمع القديم.

فالثورات على أي حال - إنْ لم تكن كلها - فجلها يتتابع كعلامات تدريجية تكون في الغالب ذات جذور عميقة في الماضي.. فالثورة عند جُلّ المهتمين بدراستها وتحليلها تعتبر تغييراً جوهرياً، وأساساً له بداية معينة في الغالب.. تتدرج داخل إطار زمني قد يكون قصيراً نسبياً في غالب الأوقات والأحيان.

هذا، وعلى الرغم مما ينتج عن الثورة من تحديات جديدة، فهي تبقى ضمن الشكل المادي للعنف الذي يهدف إلى التحرر، والذي يهدف بالدرجة الأولى إلى تحرير الإنسان من الظلم والعسف والجور بمختلف مظاهره. فالثورة تنتج نسقًا جديداً متطوراً يسهم في بناء مجتمعات متقدمة.. ولذا فهي عمل حضاري عظيم بكل ما يحمل هذا القول من معانٍ.

وقد حدد «حليم بركات» مراحل الثورة الشاملة في الشكل التالي:

مراحل الثورة الشاملة

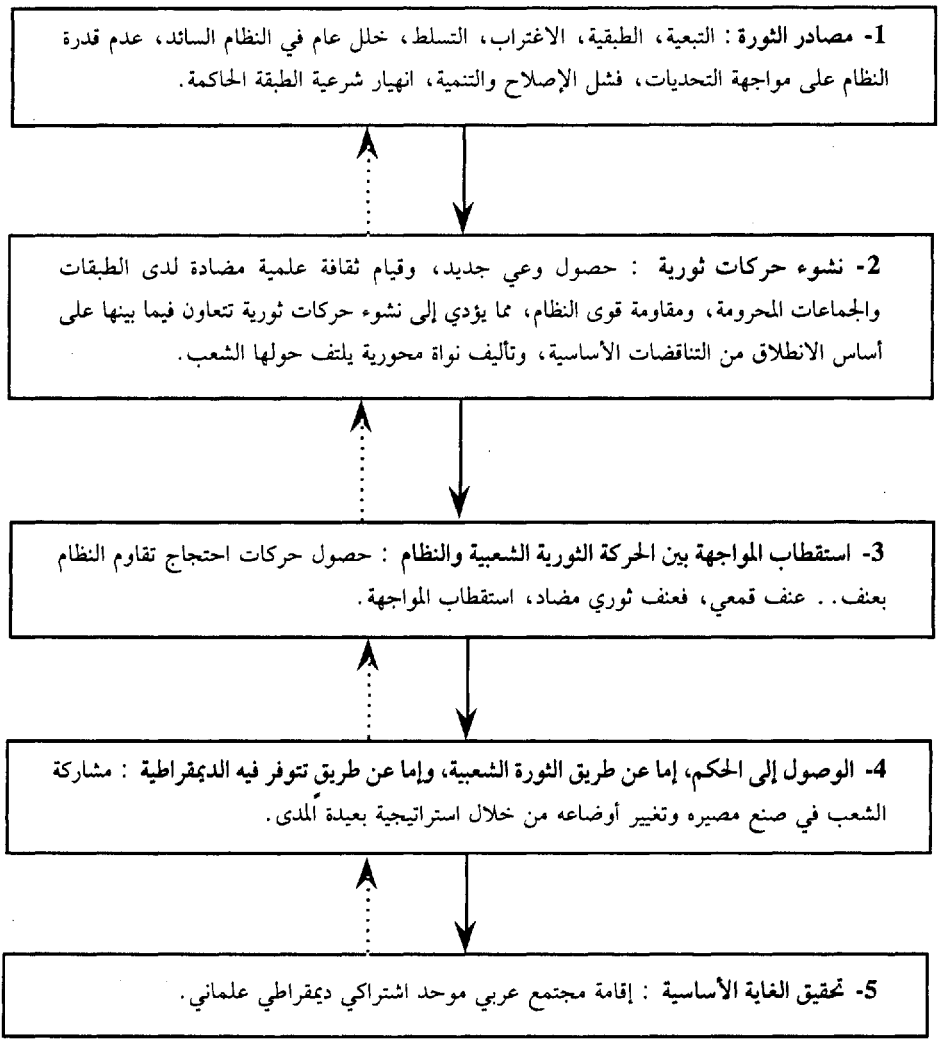

← تأثير

⇠ تفاعلي

المصدر :

حليم بركات : المجتمع العربي المعاصر – مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1991، ص 461.

• الثورة : الأهداف والوظائف والنتائج

في غالب الأحيان تقوم الثورة من أجل تحقيق هدف محدد أو كوكبة من الأهداف، وبطبيعة الحال نجد أن هذه الأهداف تختلف من ثورة إلى أخرى، إلا إننا نستطيع أن نجملها في أنها تهدف إلى تحقيق الحرية للمجتمع، وتحقيق قدر معتبر من المساواة الاجتماعية بين الفئات المختلفة التي تشكل المجتمع الذي قامت فيه الثورة.. هذا إلى جانب ذاك العمل الجاد والدءوب على تحسين مستوى المعيشة للقاعدة العريضة من الشعب في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، وهذا بطبيعة الأمر لا يتأتى إلا عن طريق امتلاك القوة التي تعتبر من الأهداف الأساسية لأي ثورة، والتي عن طريقها تستطيع أن تقيم النظام الجديد على أنقاض القديم. كما أنها تقوم لتقضي على الظلم الاجتماعي وتنشر العدالة الاجتماعية بين الناس وتوسع من قاعدتها.

أما فيما يخص الوظائف فإن هناك شبه إجماع على أن للثورة وظائف ثلاث، هي:

أولاً: هدم وتحطيم التوازن الاجتماعي القائم في المجتمع في مختلف الأبنية المُشكِّلَة له.

ثانيًا : إعادة بناء التوازن وفقًا لأسس وقواعد جديدة، ومن ثَمَّ إقامة التوازن عن طريق إعادة تحديد وتوزيع الأدوار من جديد، الأمر الذي يعود بالمجتمع إلى حالة التوازن بعد أن حطم هذا التوازن في المرحلة الأولى.

إن نتائج الثورة الاجتماعية والسياسية والثقافية حين تندلع لا تقف عند حدود معينة، بل تطال آثارها قطاعات وأبنية المجتمع كله، وتنعكس نتائجها على كل الجوانب الحياتية داخل المجتمع. كما أنها تعمل على تحقيق الحرية للمجتمع والمواطنين، بل وقد تحقق الشهرة الدولية لذاك البلد الذي قامت فيه.. مثال ذلك : الشهرة التي حققتها ثورة الفاتح لليبيا.

ولا يفوتنا هنا ـ ونحن نتكلم عن نتائج الثورة ـ أن نشير إلى أن هدف الثورة في إحداث تغيرات جوهرية في النظام السياسي لا يقل أهمية عن تحليل أسبابها وعملياتها، الأمر الذي نجد معه أن العديد من الباحثين ما زالوا يفرقون بين الاتجاهات والمظاهر المصاحبة لما بعد الثورة[17].

وقد خلص «كرين برنتون» ـ من خلال دراسته للثورة الفرنسية ـ إلى الآتي :

1- دور المعتدلين : بعد قيام الثورة تحاول المجموعة القيادية الجديدة التي استولت على السلطة كنتاج للثورة أن تقيم نظامًا سياسيًّا جديدًا دون استخدام للنظام القديم في التحولات التي تلحقها بالنظام الاقتصادي والاجتماعي، وهؤلاء في العادة يتبنون السعي الجاد في زيادة الطبيعة الديمقراطية للسياسة في المجتمع.

2- دور الراديكاليين : يحدث عادةً أن تظهر على مسرح الأحداث مجموعات سياسية أخرى أكثر عقائدية وعدوانية لتحل محل المعتدلين. هذه المجموعات الراديكالية ترغب وتحث على استعمال القوة السياسية لإحداث تغيرات هائلة في المجتمع، وذلك عن طريق مركزية القوة السياسية والاقتصادية في الدولة. هؤلاء الراديكاليون يستمرون في ممارسة العنف السياسي ضد أي مجموعة يرون أنها تقف حجرًا عثرة في سبيل إحداث تلك التغيرات.

3- ردة الفعل والاعتدال : في بعض الأحيان والمواقف يسترد المعتدلون زمام المبادرة من الراديكاليين لعديد من الأسباب، منها أنهم - بطريقة أو بأخرى - يدخلون في صراعات داخلية بينهم خاصةٍ بتوزيع القوة والعقيدة، الأمر الذي يحمل معه بذور تدميرهم، كذلك ممارسة العنف الثوري بدرجة عالية من التطرف بحيث يصبح غير مقبول ولا ينال التأييد الشعبي. كما أن الصفوة الثورية قد تستغرق في التنعم بالمكاسب السياسية والاقتصادية والاجتماعية حتى تفقد بريقها، ومن ثَمَّ صِدْقَها في التعبير عن توقعات الجماهير.

---

(17) كرين برنتون : مرجع سبق ذكره - ص66.

هذه الأوجه على أي حال ربما لا تنطبق على كل الثورات التي حدثت في العالم، وخصوصًا بعد الحرب الكونية الثانية، وهذا أمر وجب التنويه إليه!

• الخصائص المميِّزة للثورة

هناك شبه اتفاق بين المهتمين بدراسة وتحليل الثورات على وجود مجموعة من الخصائص المميِّزة لها، أولاها : أنها حركات تمثل قطاعًا أكبر من المجتمع ضد أخرى هي في جُلِّها أصغر، والتي هي - أي هذه الأخيرة - في غالب الأحيان المستحوذة على القوة السياسية في المجتمع. وثانيتها : أن الثورة تتضمن إلغاء كافة الوسائل التي تتعلق بالمهادنة والمصالحة، وترفض الحلول غير الجذرية للمشاكل، وتتبنى المنهج الشامل والمباشر. وثالثتها : أنه حين تحدث الثورة تأتي بتغيير سريع يتوفر فيه عنصر المفاجأة فيما يتعلق بالنظام السياسي والقوة السياسية ليشمل القاعدة العريضة للجماهير. ورابعتها: أن الثورة تُحدِث تغييرات هامة في نسق القيم والمعتقدات بما يخدم البيئة الجديدة للقوة السياسية. فعملية التغير وإبدال نسق القيم اعتُبِر عند الكثيرين من أكثر سمات الثورة أهمية، والأكثر من ذلك أنه اعتبُر المقياس الأول لدرجة التغيرات التي حدثت في المجتمع نتيجة الثورة.. على أن الثورة في جوهرها ومكنونها هي عملية تغير اجتماعي وسياسي[18].

فالثورة متجددة ومستمرة، وهي عمل إيجابي يرتكز على أسس جديدة ليقيم البناء الاجتماعي على قواعد جديدة. والثورة تستند إلى مطالبَ وتوقعاتٍ لا تظهر وتختفي فجأة، ولكنها تولد قبل الثورة وتستمر في نضجها حتى تتحقق الأهداف[19].

على أن ما نلاحظه هنا هو أن الثورات في الغالب تتكرر وتنتقل في المجتمعات، وهي تقوم على تحرير الناس المضطهدين داخل المجتمع. فهي من

(18) س. كوهان : مقدمة في نظريات الثورة، ترجمة فاروق عبد القادر - بيروت، المؤسسة العربية، 1979، ص 36.

(19) المصدر السابق، ص 40.

أجل ذلك تسعى جاهدةً إلى تبديل الأحوال المعيشية للسكان، وتنتقل بالمجتمع من وضعية التخلف إلى التقدم، حتى وإن كان بطيئًا ويستغرق وقتًا.

• التغير الاجتماعي والثورة

يعتبر التغير الاجتماعي إلى حد بعيد هدفًا من الأهداف الرئيسة والأساسية لقيام أي ثورة. فالتغير الاجتماعي في حد ذاته اعتُبر - ولايزال - من البديهيات الأساسية في الحياة. على أن ما تجدر الإشارة إليه هنا - ونحن نتكلم عن موضوع التغير الاجتماعي باعتباره هدفًا للثورة التي تسعى إلى إحداث تغييرات في بناء المجتمع التي تقوم فيه - أنه من الضروري توضيح أن الحادث العابر الذي يمر به أحد المجتمعات، أو استبدال رموز السلطة السياسية، أو التبديلات الهامشية التي تشهدها المجتمعات المعاصرة، لا تمثل التغير الاجتماعي بمعناه الحقيقي، على اعتبار أن التغير الاجتماعي هو ذاك التغير الدائم الذي يطرأ على البنية الاجتماعية الخاصة بجماعة اجتماعية أو مجتمع معين بشكل يسمح بالملاحظة في إطار زمني معين، ويؤدي إلى تغير مجرى حياتها، وبالتالي تاريخها.

فالتغير الاجتماعي باديٌ ذي بدء هو ظاهرة اجتماعية، إلى جانب أنه ظاهرة طبيعية تخضع لها مظاهر الكون وشئون الحياة، كما يعتبر من أكثر مظاهر الحياة الاجتماعية بروزًا. فهو - أي التغير - يشمل ويطال البيئتين الخارجية والاجتماعية على حد سواء.. نقصد هنا بالبيئة الخارجية: الأرض باطنها وظاهرها، أما البيئة الاجتماعية فتحتوي على مظاهر التراث الاجتماعي وما يتضمنه من عادات وعُرف وتقاليد وقوانين ومظاهر ثقافية وروحية متمثلة في الفلسفات والعلوم والفنون والآثار والآداب التي تدل على مهاراته وذكائه، والتي بدورها كانت نتاج الحاجات الاجتماعية.. ففي الواقع المُعاش نجد أن جميع الثقافات تتسم بالتغير، إلا أن معدل التغير هذا يختلف فيما بين المجتمعات البسيطة والمعقدة.. فبينما يكون في الأول بطيئًا، يكون في الثانية سريعًا.. وبذلك تكون ظاهرة التغير الاجتماعي من الظواهر الملازمة للمجتمع البشري[20].

---

(20) محمد الدقس : التغير الاجتماعي - عمان، دار مجدلاوي، 1981، ص 13.

وقد حدد «جي روشي» أربع صفات للتغير الاجتماعي على النحو التالي:

أولاً : أن التغير الاجتماعي ظاهرة عامة توجد لدى أفراد عديدين، وتؤثر في أسلوب حياتهم ومعتقداتهم وأفكارهم.

ثانيًا : أن التغير الاجتماعي يؤثر في هيكل النظام الاجتماعي بشكل كلي أو جزئي، أي بمعنى إحداث أثر عميق في المجتمع ومؤسساته ونظمه المختلفة.

ثالثًا : أن التغير الاجتماعي يكون محددًا بالزمن، أي أنه يبتديء في فترة زمنية وينتهي بفترة زمنية أخرى معينة من أجل مقارنة الحالة الماضية بالحالة الراهنة، لأنه من الصعوبة بمكان تقدير التغير الاجتماعي وتحديد هويته إلا بالقياس على نقطة محددة قائمة في الماضي، أو التي يكون بإمكاننا منها أن نقول إن هناك تغيرًا اجتماعيًـا تتجلى ملامحه في النقطة القائمة في الحاضر.

رابعًا : يجب أن يتصف التغير بالديمومة، وذلك من أجل الوقوف على أبعاده .. فلا ينبغي أن يكون التغير بطيئًا عابرًا، وإنما ينبغي أن يكون متسمًا بالاستمرارية. ومن هنا نجد أن التغير الاجتماعي عند «جي روشي» يعني كل تحول في البناء الاجتماعي يلاحَظ في الزمن ولا يكون مؤقتًا سريع الزوال، وأن يكون مشتملاً ومؤثرًا وظاهرًا في فئات واسعة من المجتمع، ومغيِّرًا لمسار حياتها[21].

وفي المقابل نجد أن «محمد عاطف غيث» قد أوضح أن التغيرات الاجتماعية تأتي على أشكال ثلاثة، هي :

أولاً : التغير الذي يطرأ على القيم الاجتماعية.. تلك القيم التي تؤثر بطريقة مباشرة في محتوى الأدوار الاجتماعية والتفاعل الاجتماعي.

ثانيًا : التغير في النظام الاجتماعي، وعلى وجه التحديد في المراكز والأدوار الاجتماعية.

---

(21) المصدر السابق، ص17.

ثالثًا : التغير في مراكز الأشخاص، والتي تحدث بطرق متعددة، والتي منها الاستبدال والتقاعد والموت.

على أن المهم هنا هو إدراكنا للأهمية التي تكون للأشخاص الذين يشغلون مراكز اجتماعية معينة، لأنهم بحكم مراكزهم يستطيعون التأثير على مجريات الأحداث السياسية والاجتماعية.

والملاحَظ هنا أن جُلَّ المهتمين بموضوع التغير متفقون في النظرة العامة لماهية التغير الاجتماعي، والذي هو : كل تغيير يطرأ على البناء الاجتماعي في الوظائف والقيم والأدوار الاجتماعية خلال فترة محددة من الزمن، وقد يكون هذا التغير إيجابيًّا أو سلبيًّا. فعلى اعتبار أن الثورة تمثل تغيرًا فجائيًّا للقيم الأساسية في المجتمع، فإن التغير الثوري يكون فجائيًّا وسريعًا للنظام القائم وقواعد تنظيمه. لأجل ذلك نجد أن الثورة تعتبر أكثر الأشكال جذرية وتطرفًا في إحداث عملية التغير الاجتماعي الذي يشتمل على جوانب كمية ونوعية، إلى جانب شموليته لكافة نواحي الحياة الاجتماعية.. فهذه التغيرات - بجانبيها الكمي والنوعي ـ التي تهدف الثورة إلى إحداثها، هي عامل يحكمه إلى حد كبير تحديد مضمون التغير نفسه. فالتغير الاجتماعي ـ والذي بالإمكان اعتباره تغيرًا ثوريًّا - هو ذلك الذي يتميز بكثافته الكمية وطبيعته النوعية في كافة نواحي الحياة، وبعنصر الإرادة الواعية في أحداثه وتحديد اتجاهاته .. الأمر الذي يجعل الجيل المعاصر للثورة يشعر به بشكل درامي ومفاجئ. فهؤلاء المعاصرون للثورة يرون ويلمسون ما يطرأ على حياتهم وقيمهم وعلاقاتهم الاجتماعية والمؤسسية من تغير يومي، بغض النظر عن موقفهم من ذاك التغير. لذلك تمثل الثورة وما تحدثه من تغيرات نوعية وشاملة وسريعة ليس فقط نقطة تحول تاريخية في حياة المجتمع، وإنما أيضًا تنطوي على دراما شخصية داخل كل فرد من أفراد الجيل المعاصر لها [22].

---

(22) سعد الدين إبراهيم وآخرون : مصر في ربع قرن 1952-1977 - بيروت، 1981، ص 51.

فالثورة - باعتبارها تمثل أحد أشكال التغير الاجتماعي المتميز بالسرعة والعنف أحيانًا - تعتمد في قوتها على زخم الجموع القادرة على تحطيم العوائق المختلفة، والتي تتمثل في النظم والعادات والبنى القديمة التي لم تعد لديها القدرة على مواكبة التحولات الثورية. فالثورة - وكما أشرتُ سابقًا - تحتوي على مجموع من قوى التغير الاجتماعي، ولأجل ذلك فهي تحطم الحاضر الذي أتت عليه، أي أنها تعيد البناء الاجتماعي بطريقة تختلف عن الماضي الذي كان سائدًا ولم يعد مقبولاً. على أن الثورة الفاعلة دائمًا لديها القدرات المختلفة على إحداث تغيرات جوهرية داخل القاعدة العريضة من جماعات المجتمع الذي قامت فيه الثورة.

إن مضمون التغير الاجتماعي، والذي يعتبر أحد الأهداف الرئيسة للثورة، يدعوه «جان باشيلران» بالتحول، على اعتبار أن هذه الظواهر وما سواها في نظره تتمتع بمعناها الخاص بها، وبالتالي فهي تخضع لشكل معين من التحليل. وفي نفس الوقت ينبغي علينا أن لا نُغفِل أن هذا التحول قد يقود إلى الثورة، بقدر ما يؤدي إلى خلق حالة من عدم التوازن الاجتماعي.

على أنه - وفي جميع الأحوال - إذا كان التحول يقود إلى الثورة، فإنه لن يكون أبدًا مرادفًا للتغير الاجتماعي الذي يمثل الثورة نفسها.. كما أنه استبعد أن تكون من التغير الاجتماعي بشيء تلك الظواهر التي توصف مجازًا بأنها ثورية، مثل الثورة العلمية.. كما أنه استبعد عن التغير الاجتماعي الثوري كل التغيرات التي ليست لديها القدرة المقصودة لإظهار الاعتراض على المجتمع القائم، فهو يرى أن التغير الوحيد الذي من الممكن أن يعتبر تغيرًا اجتماعيًـا ثوريـًا هو ذلك الذي يتخذ معنى الانقطاع[23].

وقد أوضح «ماركس» عملية التفسير الخاصة بالتغير الاجتماعي على اعتبار أنه تغير ثوري، حيث كشف عن مضمون التغير عبر إيضاحه للمهمة التي تضطلع بها السلطة الجديدة في مجرى الثورة، وذلك من خلال تحليله للثورة البروليتارية..

(23) كرين برنتون : مرجع سبق ذكره - ص297.

فقد كتب قائلاً : «**إن الثورة البروليتارية ستستفيد من هيمنتها السياسية لتنتزع من البرجوازية بشكل كامل كل رأس المال، حتى تتركز في يد الدولة - أي في يد البروليتاريا المنظَّمة باعتبارها طبقة منظمة - كل وسائل الإنتاج، ولتزيد في حدود الإمكان حجم قوى الإنتاج. إن كل ذلك لا يمكن أن يتم، دون أدنى شك، إلا بتحول حق الملكية البرجوازية وعلاقات الإنتاج البرجوازية بالشدة اللازمة، أي باتخاذ التدابير اللازمة التي لا غنى عنها في قلب أسلوب الإنتاج بكامله**»[24]. من هنا نجد أن من أهداف الثورة الأساسية تقرير الانقطاع في العلاقات الاجتماعية القائمة من أجل إقامة علاقات اجتماعية جديدة، وذلك ما عبر عنه «كارل ماركس» بتغير علاقات الإنتاج.

والثورة - كما أكد «هـ. جان» - تتضمن العبور من بنية اجتماعية إلى أخرى، بغير حاجة للتساؤل عما إذا كانت البنية الاجتماعية في الوضع الذي هي عليه تمثل سببًا للظاهرة الثورية[25]!

وهكذا نجد أن تغير العلاقات هي التي يتعين بموجبها ما تهدف إليه الثورة، الأمر الذي يتطلب منا أن نبين الأسباب التي تجعل الهدف من الثورة هو تغير العلاقات الاجتماعية القائمة.. فنجد أن أغلب المختصين أشاروا إلى أن التطور الاقتصادي قد يشهد نوعًا من التوقف بسبب العلاقات الاجتماعية القائمة، أي أن التطور الاقتصادي قد يعجز عن مواكبة معدل النمو في مستوى الآمال والطموحات، الأمر الذي يؤدي إلى عدم إشباعها في حدود إمكانيات ذلك التطور!

لأجل ذلك تكون هذه الآمال والطموحات غير المشبعة أحد العوامل المحركة للنمو الاقتصادي المستمر، ولكن ما الذي يحدث إذا ما توقف هذا النمو، وفي المقابل تنامَى معدل الآمال والطموحات بسرعة ملموسة؟

---

(24) أوليدوف : الوعي الاجتماعي، ترجمة ميشيل كيلو - بيروت، دار ابن خلدون، 1983، ص 75.
(25) س. كوهان : مرجع سبق ذكره - ص 113.

من الطبيعي أن تبقى جُلّ الآمال والطموحات بمَنْأًى عن الإشباع، الأمر الذي يؤدي إلى شيوع حالة من عدم الرضا إلى جانب السخط العام. وعلى هذا المنوال يتهيأ الجو المناسب لانطلاق الرفض الشعبي الذي يتخذ شكل الحركات الثورية.. ولأجل ذلك نجد أنفسنا أكثر ميلاً للاعتقاد بأن هناك علاقة وثيقة بين الآمال والطموحات من جهة، والتطور الاقتصادي من جهة أخرى.. على أن البعض الآخر قد اعتبر أن ذلك هو الذي يحكم إلى حدٍّ ما انفجار الحركات الثورية، فالحركات الثورية يتلخص دورها في إلغاء العلاقات الاجتماعية القائمة التي تعجز عن إيجاد التوافق بين المعدلات التطورية لآمال وطموحات الشعوب والتطور الاقتصادي، وذلك من أجل إحلال علاقات جديدة تملك القدرة على توفير مثل هذا التوافق.

وهكذا نجد أن مضمون التغير الاجتماعي، باعتباره هدفًا أساسيًّا من أهداف الثورة، يكون على درجة عالية من النوعية، لأنه يهدف - كما أشرتُ سابقًا - إلى تغيير العلاقات الاجتماعية. والتغير النوعي في غالب الأحيان يعبر عن معنى التقدم.. فالتغير النوعي لا يعبر عن معنى العودة إلى الماضي إلا في حدود ضيقة ونادرة جدًّا، الأمر الذي يدحض حجة من اعتبر أن التغير النوعي يعتبر عودة إلى الماضي لا تمثل نموذجًا لوظيفة واحدة من وظائف الثورة، وعليه لا يمكن أن يكيف بدلالة العودة إلى الماضي فقط. فالثورة هي رفض كلي للحاضر، وذلك باسم المستقبل الذي ينبغي أن يكون مختلفًا كليًّا عن الحاضر.

«بوتومور» عند مناقشته لموضوع طبيعة التغيرات الثورية وأسبابها في المجتمع، دعا إلى تبني منظور أوسع من ذلك الذي اعتمده «ماركس».. حيث لوحظ عند ظهور الجماعات الاجتماعية وتدهورها الآتي: في العملية الأولى (ظهور الجماعات الاجتماعية) يحصل أفراد المستوى الاجتماعي الجديد بشكل تدريجي على مكامن القوة.. يحدث هذا من خلال سياسة الائتلاف والتحالف مع شخوص السلطة السياسية القائمة. في العملية الثانية (عملية التدهور) تحدث المواجهة التي تمتاز إلى حدٍّ ما بالعنف مع هذه - أي الجماعة الاجتماعية الجديدة والسلطة القائمة في المجتمع!

على أنه - وفي جميع الأحوال - لا يمكننا القول إن هذا المجال قد نال حظه من التفسير من قِبَل علماء الاجتماع المعاصرين[26].

أما «ماكس فيبر» في تناوله للتغير الاجتماعي فقد رأى أن العوامل اللامادية هي التي وراء التغيرات الهامة التي حدثت في تاريخ الإنسانية. وعلى عكس «ماركس» نجده قد اعتبر أن العامل الديني هو أساس كل تغير! على أن إسهام «فيبر» في التغير الاجتماعي تمثل في عرض وتوضيح كيف أنه على الرغم من اختلاف صفات النظام الاجتماعي الذي يملك كلاً من الحكم الذاتي الدينامي ونماذج التغير، يمكن أن تندرج هذه الصفات المختلفة في نسق واضح داخل أوضاع مختلفة. وما تجدر ملاحظته هنا هو أن «فيبر» قد تقبل المنظور الثوري جزئيـًا وليس كليـًا[27].

«كرين برنتون» كذلك قد ميز بين عدد من الأوجه التي تلائم التغيرات الثورية، والتي منها: التقدم الاقتصادي الذي يتمتع به المجتمع، والانقسامات السائدة في المجتمع من طبقية وعرقية وغيرها، والسلبية التي تسيطر على المثقفين والمتمثلة في تجنبهم للسلطة الحاكمة، إلى جانب عجز السلطة الحاكمة عن مواجهة المشكلات التي يواجهها المجتمع. هذه الظروف بالإمكان أن تكوّن إطارًا عامًـا لإقامة دراسة مقارنة على درجة عالية من الدقة للثورات المختلفة التي حدثت في العالم. فالتغير الاجتماعي النوعي الذي يقترن بأهداف الثورة، وما يمتاز به من طبيعة مستقبلية، قد عبر عنه «فيكتور هيجو» على لسان بطل قصته (البؤساء) حيث قال : **«إن القرن التاسع عشر عظيم، ولكن القرن العشرين سيكون أعظم بقدر ما سيكون مقترنًا بالسعادة، عند ذلك لن يكون هنالك أي شيء يشبه الماضي القديم.. لن يكون هنالك ما يستدعي الخوف من الجوع والاستقلال والقهر بسبب الفاقة والبؤس.. بسبب البطالة.. بسبب المقصلة والسوط والخصام**

---

(26) توم بوتومور : الصفوة والمجتمع، ترجمة محمد الجوهري وآخرون - الإسكندرية، دار الكتب، 1972، ص 74.

(27) المصدر السابق، ص 78.

وكل احتمالات النهب.. وربما يمكن القول بأنه لن تكون هنالك حوادث، وإنما سيكون هنالك الإنسان السعيد، وسينفذ الإنسان قانونه بلا عائق، تمامًا مثل الكرة الأرضية التي تقوم بتنفيذ قانونها بانتظام»[28].

وفي الختام .. ومن خلال التحليل الاجتماعي للثورة، نخلص إلى أن الثورات تقوم في الأصل لإحداث تغيرات جذرية في المجتمع من خلال رفض الواقع الاجتماعي المُعاش، والحاجة إلى تحطيم علاقات الظلم والقهر.. وذلك من أجل إعادة بناء المجتمع بنظمه المختلفة وفق أسس وصياغة جديدة للمفاهيم المتعلقة بالحرية والعدالة والمساواة.

• الثورة والحركات الاجتماعية والسياسية

على الرغم من أن الحركات الاجتماعية لم تَحْظَ إلا بقدرٍ قليل من الانتباه من قِبَل علماء الاجتماع (وذلك ناتج عن أنهم كانوا ينظرون إلى الجماعات باعتبارها من صنع التغير الاجتماعي أكثر من أنهم هم الذين يصنعون التغير) فإن دراسة الحركات الاجتماعية والسياسية تعتبر من أكثر الاتجاهات شمولاً في تناول فكرة التغير في المجتمع، وأحد المداخل الرئيسة لفهمه ودراسته.. كما أنها تعكس أي حركات اجتماعية أو تغيرات راديكالية في المجتمع[29].

هذا، وتعد الحركات الاجتماعية أحد الأساليب الهامة التي تؤدي إلى حدوث التغير الاجتماعي وتسهم في إنتاج التغيرات الثقافية، فهي إلى حد بعيد تعد ظاهرة اجتماعية تظهر نتاجًا لتفاعل كوكبة من العوامل المختلفة في الميدان الاجتماعي.. تلك التفاعلات التي تنتج عن التغيرات الاجتماعية المختلفة التي تحدث في المجتمع!

والتغير يعتبر ظاهرة من الظواهر التي نالت اهتمام الباحثين في جُلّ - إن لم نَقُلْ - كافة العلوم الاجتماعية، وهي الآن تحظى باهتمام المتخصصين في علم

(28) محمد علي محمد : مرجع سبق ذكره - ص 354.

(29) إيمان شومان : علم الاجتماع السياسي - الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1996، ص 60.

الاجتماع السياسي. هذا، وقد تبلور مفهوم الحركة الاجتماعية ليشير إلى دراسة التغيرات الراديكالية التي تشهدها المجتمعات المختلفة على اختلاف أنواعها.

ولقد أسهمت أحداث عالمية جمة في ظهور الحركات الاجتماعية، منها الحرب الكونية الأولى والثانية، والثورة الروسية، والحرب الأهلية الصينية، والتوتر بين الرأسمالية والاشتراكية والشيوعية، وأفكار «جمال عبد الناصر» في الخمسينات والستينات، وأفكار «معمر القذافي» في العصر الحديث.. هذه الأحداث إلى جانب إسهامها في حدوث وظهور الحركات الاجتماعية والسياسية المختلفة، أدت بالمهتمين بالسلوك الإنساني، وخصوصًا علماء الاجتماع، إلى الاهتمام بالدراسات العلمية لهذه الحركات.

أغلب هذه الدراسات اعتمدت على الملاحظة بالمشاركة والدراسات التاريخية إلى جانب الدراسات المقارنة. على أن ما نلاحظه هو أن المدخل التقليدي لدراسة الحركات الاجتماعية هو المدخل التاريخي والفلسفي لفهم أيديولوجية هذه الحركات ونظرياتها، كما تم تفسير هذه الحركات باعتبارها أنظمة فلسفية أو اتجاهات فكرية، ومع ذلك فقد قابلت دراسة الحركات الاجتماعية انتقادات كثيرة، وخصوصًا في مجال الصدق التجريبي والاتساق المنطقي والمعايير الأخلاقية، حيث إنها أهملت في البداية بعض الجوانب مثل البناء الاجتماعي للجماعة القائمة بالحركة، وغير ذلك من المشكلات ذات الاهتمام السوسيولوجي. لكن هذه الجوانب المهمَلة لم تلبث أن لاقت عناية خاصة في السنوات الأخيرة[30]. فالحركات الاجتماعية هي نوع خاص من جماعات الفعل المنسق التي تستمر مدة أطول، وتكون أكثر تكاملاً أو تماسكًا من الغوغاء والجمهرة التي تكون غير منظمة كالأندية السياسية والجمعيات الأخرى!

على أن مجرد التشابه في المشاعر والتساند بين عدد كبير من الناس لا يكون حركة، كما أن مجرد تقليد العمل الجماهيري لا يشكل حركة، وإنما تنشأ الحركة

---

(30) Heberle, R., Social Movements, N.Y., A.C, 1981, p. 8.

الاجتماعية حيث تتحد المشاعر والأهداف، فيعمل الأفراد في ظل مشاعر وأهداف تعبر عن تماسك الجماعة[31].

إن ما نلاحظه على هذا التعريف هو الوضوح التام لدور الوعي الاجتماعي الذي يتجسد في الإحساس بالانتماء والتماسك بين الأعضاء، فالحركة عمل جَمْعِيّ مقصود لإحداث التغير في أي اتجاه، وبأي وسيلة.. كما تنشئ في البداية تنظيمًا غير رسمي حتى في الحركات ذات التنظيم الديمقراطي[32].

«جيمس مكاي» هو الآخر أحد الاجتماعيين الذين اهتموا بدراسة الحركات الاجتماعية، حيث يرى أن دراسة الحركات الاجتماعية ليست دراسة للجماعات المستقرة والثابتة، ولكنها دراسة للجماعات التي تمر بحالة تحول!.. ونجده قد عَرَّفَ الحركة بأنها فعل جَمْعِيّ يتميز بنوع من الاستمرارية لمحاولة مساندة أو مقاومة التغير في المجتمع أو الجماعة التي تعتبر جزءًا منها. هذا، وقد أكد «مكاي» على مجموعة من المظاهر التي تميز الحركة الاجتماعية والمتمثلة في الآتي: القيم المشتركة، العضوية والمشاركة والفهم العام والمشترك للقيم والمعايير، إلى جانب التقسيم الفاعل والواضح للإداريين الأعضاء والقادة في الحركة.

لأجل ذلك نجد أن الحركة الاجتماعية، من خلال المنظور السوسيولوجي في غالب الأحيان، تمثل عمليات متطورة للتغير في النظام الاجتماعي القائم الذي يعد نتاجًا لحالة عدم الرضا السائد عن الطريقة التي تتفق بها الجموع على قيمٍ وأهدافٍ هي من التحديد بحيث تسهم في تغيير البناء القائم حتى يصبح أكثر توافقًا مع قيمهم.. هذا، ويقدم «مكاي» العديد من الأمثلة على هذه الحركات: حركات الاستقلال، النقابات العمالية وغيرها[33].

---

(31) Mckee, T., Introduction To Sociology, N. Y., R. W. 1974, P. 439.

(32) إسماعيل علي سعد : قضايا علم الاجتماع السياسي - الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1974، ص 233.

(33) عبد الباسط عبد المعطي وآخرون : علم الاجتماع المعاصر - الإسكندرية، دار الكتب، 1974، ص 371.

نخلص من هذا إلى أن الحركة الاجتماعية تأتي نتاجًا لتراكمية التغيرات في أي مجتمع من المجتمعات، وانعكاسًا لوجهة نظر أعضائه الخاصة بأن النظم والعادات والتقاليد وأساليب التفكير السائدة أضحت غير ملائمة مع التغيرات، الأمر الذي حدا بهم للانخراط في سلوك جَمْعِيّ يهدف إلى إحداث تغيرات على تلك الأنماط بحيث تصبح ملائمة معها، فهي - أي الحركات الاجتماعية - تعد محاولات واعية تهدف إلى تغيير المعايير والبناء الاجتماعي والأنماط النظامية والأدوار والمكانات في أي مجتمع من المجتمعات، ولأجل ذلك اعتُبِرت الحركات الاجتماعية هيئات هامة للتغيير الاجتماعي[34].

كما نجد أيضًا أن الثورة تعد إحدى أشكال الحركات الاجتماعية التي تسعى إلى استبدال النظام الاجتماعي القائم بآخر يختلف عنه اختلافًا تامًّا.. وما تجدر ملاحظته أن هذه العملية لا تخلو في غالب الأحيان من استعمال العنف بأنواعه المختلفة!

إن النجاح طويل الأمد للحركات الاجتماعية يعتمد على عدة شروط عامة تتمثل في ضرورة أن تصوغ هذه الحركات مذهبًا قادرًا على إثارة الحماس والالتزام بنشاط سياسي متواصل، إلى جانب وجوب استناده على نظرية اجتماعية تستطيع شرح المسائل الرئيسة وإيضاح الأهداف وطريق الوصول إليها، وتخطيط الصيغ البديلة للمجتمع[35].

هذا، كما أنه من الضروري لنجاح الحركة الاجتماعية قدرتها على خلق فئات سياسية فاعلة، أو الاستيلاء على أخرى قائمة لكي تكون قادرة على السيطرة وإدارة السلطة، وذلك لكي تتمكن من إعادة بناء المجتمع وفقًا لتوجيهاتها.

• الحركات السياسية

في بعض الأحيان تتحول الحركة الاجتماعية إلى حركة سياسية.. فالحركة

(34) نيقولا تيماشيف : النظرية في علم الاجتماع، ترجمة محمد عودة وآخرون - القاهرة، دار المعارف، 1980، ص 360.

(35) كرين برنتون : مرجع سبق ذكره - ص 61.

السياسية تمثل إحدى أهم اتجاهات الفعل السياسي، لأن تأثيره يطال في جل الأوقات النظام الاجتماعي بطريقة أو بأخرى.. ومن هنا جاءت أهمية دراسة نتاج الحركات السياسية لاعتبارها تكون جوهر ولب التنظيمات السياسية في جل المجتمعات الحديثة، الأمر الذي حدا بعلماء الاجتماع والسياسة على السواء أن يطبقوا عليها مصطلح «القوى الاجتماعية» التي تتصادم مع النظم القائمة لتوجيه حركة التنمية الاجتماعية في اتجاه يخالف ذلك الذي تسير فيه، بحيث يتلاءم مع مطالب واحتياجات هذه القوى[36].

هذا لا يعني، وفي كل الأحوال، أن الحركة السياسية في أيٍّ من المجتمعات يقتصر نشاطها على قومية حركة التنمية الاجتماعية، بل يتعدى الأمر حتى تكون في بعض الأحيان ذات أهداف سياسية واقتصادية.. فهي تعد قاسمًا مشتركًا لمجموعة أو جماعة من الناس يعملون بجدية من أجل تغيير الواقع المُعاش إلى واقع أفضل. فالحركة السياسية هي محاولة لتغيير البناء السياسي القائم عن طريق العمل الجماعي المنظم، وهي أضيق نطاقًا من الحركة الاجتماعية.. فالحركة السياسية محدودة بالنظام السياسي القائم ومقتصرة عليه، إلى جانب ارتباطها بالنظام الاجتماعي العام. كما تختلف الحركة السياسية من مجتمع إلى آخر، وذلك للأسباب التالية:

أولاً : طبيعة وشكل النظام السياسي القائم.

ثانيًا : حجم المسببات وردود الأفعال التي كانت سببًا لقيام الحركة.

إن ما يميز الحركة الاجتماعية أنها قد تجتاز الحدود بين الدول بغير عوائق.. فالحركات الاجتماعية والسياسية هي محاولات تعكس العمل الجماعي المنظم لفئة من الناس، هدفها إحداث تغير هام وشامل في النظام الاجتماعي.

---

(36) المصدر السابق، ص 70.

هذا، وتختلف أهداف هذه الحركات طبقًا - أو وفقًا - لطبيعة بناء وأهداف كل منها، فالحركات الاجتماعية والسياسية تشمل في أدائها التنسيق الرسمي وغير الرسمي من التنظيم والعمل.

لأجل ذلك نجد أن الحركة الثورية تقدم برنامج عمل لنظام اجتماعي جديد يؤدي إلى تحقيق تغير فاعل وبنّاء على مؤسسات المجتمع المختلفة. وتتطلب الحركات الثورية على اختلافها أن تسلك سلوكًا عنيفًا في بعض الأحيان ضد النظام الاجتماعي وهي في طريقها لهدم هذا النظام القائم بآخر جديد، وهذا ماحدث في كلٍّ من الثورة الأمريكية والفرنسية والروسية، والتي تَطَلَّب نجاحها توفر عنصريْ العنف والتأثير الشعبي. على أن هناك استثناء لبعض الثورات التي لا تستلزم العنف بالضرورة في سلوكها، مثل ثورة الفاتح من(1969ف) في ليبيا.

أما عالم الاجتماع «بارسونز» فينظر إلى الثورة باعتبارها حركة اجتماعية، أو عملية اجتماعية من عمليات التغير التي تطال نطاقًا واسعًا من البناء والنظام الاجتماعي العام. وهو يؤكد على أنه ـ حتى في المجتمع الثابت نسبيًّا الذي حقق قدرًا وافيًا من التوازن الاجتماعي ـ تكون عمليات التغير البنائي عمليات مستمرة في العديد من الأنساق الاجتماعية الفرعية، الأمر الذي يعني أن الثبات والتغير دائما الحدوث في النسق الاجتماعي. كما نجد أن «بارسونز» يميز بين الحركة الثورية الملهمة التي تشير إلى التبدل الفجائي في معظم أشكال التوازن الاجتماعي للنسق عن طريق الحركة الثورية التي تمثل نوعًا من الاتجاهات الدافعة للتغيير، وبين التحول التوافقي للحركة الثورية والنظام الاجتماعي العام[37]. ويؤكد «بارسونز» على ضرورة توافر التوتر الذي يأتي من مصادر مختلفة، كتطوير ثقافة فرعية تقوّي الميل نحو الثورة، حتى يتسنى للحركة الثورية الانتشار والسيطرة.

---

(37) نيقولا تيماشيف : مرجع سبق ذكره - ص 365.

• المداخل المستخدمة في دراسة الثورات

هناك العديد من المداخل النظرية التي تناولت الثورة بالدراسة والتحليل، الأمر الذي يجعلنا نتناولها، ولو بشيء من الاختصار، حتى يتسنى لنا أن نوضح أن الثورة كحَدَث إنما تأتي نتاجًا لعدد من الظروف المتداخلة.

إن تحليل التاريخ الطبيعي للثورات الحديثة يعد أحد هذه المداخل، حيث يحاول أن يقدم تفسيرًا للمراحل المختلفة داخل العملية الثورية، ويمثل هذا المدخل «جورج بيتي» و «كرين برنتون»، حيث ركزا - كما أشرتُ سابقًا - على دراسة النتاج الرئيس للأعمال والأفعال التي تحلل مصادر التذمر والعنف. المدخل الثاني يركز على دراسة حالات ما قبل الثورة، وهو يحاول أن يفسر الثورة وفق بواعث الناس وجذبهم للعنف السياسي[38]، والتعرف على حالات عدم الرضا والتذمر التي تقود إلى العنف، ومن ثَمَّ إلى الثورة.. إلى جانب تناوله بالدراسة أزمات وأساليب الحكم والتوترات الداخلية، هذا بالإضافة إلى تَحَقُّقِه من ظروف المجال السياسي التي تقود إلى الثورة.

أما المدخل النفسي لدراسة الثورات فهو يحاول في عمل جاد أن يبحث عن العوامل النفسية التي تجعل الشخص يشارك في الحركات الثورية، واعتبر هذا المدخل أن الرغبات النابعة من الغرائز هي التي تجعل الشخص يتجه بقوة نحو الانخراط في الحركات الاجتماعية على اختلاف أنواعها، ومنها الثورة.

هذا المدخل يمثله «جوستاف لوبون»، الذي يعرّف الثورة على أنها **مجموعة من التحولات الفجائية في المعتقدات والأفكار والمذاهب**، وهو يميز بين الثورات السياسية والعلمية، ويرى أن المشاعر والعواطف هي دعائم المعتقدات السياسية والرئيسة[39].

هذه بعض المداخل الفرعية لدراسة الثورة. والآن سأعرض لمدخليْ «البنائية الوظيفية» و «الماركسية» في دراستهما للثورة.

---

(38) توم بوتومور : علم الاجتماع السياسي، ترجمة وميض شرارة - بيروت، دار الطليعة، 1986، ص 93.

(39) السيد شحاتة السيد : مرجع سبق ذكره - ص 74.

1- البنائية الوظيفية ودراسة الثورة :

تنظر البنائية الوظيفية إلى الأنساق الاجتماعية باعتبارها أجزاء في بناء متكامل، وأن كل المجتمعات تكون في حالة من الاستقرار والثبات، الأمر الذي يؤكد أن عملية التغير الاجتماعي تعد عملية نادرة الحدوث، حيث أن النسق ـ كما يرى «بارسونز» ـ بالإمكان أن يحافظ على توازنه المتحرك باستمرار في مواجهة التغير. كما يؤكد «بارسونز» على أن أنماط ونماذج السلوك تتكون عن طريق تَقَبُّلْ أعضاء الجماعات الأولية لأفعال وسلوك الآخرين.. تلك الأفعال التي تتم في غالب الأحيان بطرق مقبولة. وحدد «بارسونز» عدة مفاهيم، منها : «القيم» و«المعايير» و«التجمعات» و«الأدوار» لجعل الوظيفة مقبولة وملائمة في المجتمعات.. فالقيم هي ما يمكن أن يفعله الشخص وما لا يمكن أن يفعله، فهي استجابة للشعور بالمشاركة التي يمتلكها الناس في المجتمع، في حين تعد المعايير منظمًا خاصًّا للعمليات الاجتماعية والعلاقات القرابية، فهي تشير إلى تلك الأدوار التي تحكم المواقف العقلية في الحياة اليومية للفرد، أما الدور فهو يشير إلى مجموعة الأدوار على اختلاف أنواعها، والتي يقوم بها الشخص في حياته اليومية.

وترى النظرية الوظيفية أن النسق الاجتماعي سيواجه صعوبات حين لا تستطيع القيم القائمة تفسير التغيرات في الجوانب البيئية المحيطة، الأمر الذي يتطلب احتياج البيئة المحيطة إلى قيم جديدة تكون لديها القدرة التفسيرية، وهذا لايَتَأَتَّى إلا عن طريق التطور أو الثورة.

ويتناول «بارسونز» الثورة باعتبارها عملية اجتماعية من عمليات التغير واسعة المدى. وقد قام «جونسون» باستخدام المدخل البارسوني في دراسة التغير الثوري، حيث يعتقد أن الثورة يجب أن تُدرَس في محتوى النسق الاجتماعي الذي تحدث فيه، ويَعتبِر ذلك مطلبًا حيويًّا لأن القيم والبيئة يجب أن يكون لهما اعتبار خاص داخل النسق الاجتماعي[40]. ويؤكد «جونسون» على وجوب

(40) Cohan, A. S., Theories of Revolution, London, C.U.P., 1975, p. 120.

أن يكون لدى أجزاء النسق - على اختلاف أنواعها - القدرة على التوافق مع التغيرات، لأنه في تحقق التوافق تسهل التوترات الاجتماعية مهما كان نوعها. فهو ينظر إلى الثورة على اعتبار أنها محاولة لقهر الحكومة، وأن الجو الملائم لقيام الثورة يكون في الخطة التي يعتقد فيها الثوري أنه يمتلك الفرصة كاملة للنجاح.

على أي حال، فإنه بالرغم من اتهام الوظيفية بالفشل في تقديم تفسير ملائم للثورة والتغير الاجتماعي، إلا أنه لا يجب أن ننكر الجهد الذي قام به «بارسونز» وأتباعه في هذا المجال كما أسلفت.

2- المادية التاريخية :

ما تعنيه المادية التاريخية عند كلٍّ من «ماركس» و «أنجلز» أنها التفسير المادي للتاريخ، وهي من النظريات التي تجد أساسها الفلسفي في المادية الجدلية.. فالفكر نتاج المادة، كما أن الأشياء - وكذلك الأفكار والنظم - في تطور.. والتناقض هو سبب التطور.. وتطبيق هذا المذهب يؤدي إلى تفسير سير التاريخ بالتناقض بين مكونات الجانب المادي للمجتمع.

إن نظرية «ماركس» وماديته التاريخية تتبع نظرية الصراع.. تلك النظرية التي رفضت نموذج التوازن باعتباره أساسًا لفهم المجتمع المعاصر. ونظرية الصراع في علم الاجتماع - منذ أن بدأها «كارل ماركس» بطريقة علمية، وتوسع فيها «لويس كوزز» من بعده متخذًا مسارًا يخالف الماركسية، ثم «رالف داهندروف» متخذًا من الماركسية منطلقًا - وهي تنظر إلى المجتمع وتحلله في ضوء الصراع بين المصالح المختلفة والمتعارضة أحيانًا، حيث ترى أن الصراع ضرورة لازمة للتغير الاجتماعي.

وفي تفسير «ماركس» للثورة، نجده يعترف بدور المؤرخين والاقتصاديين البرجوازيين الذين طوروا فكرة الطبقات والصراع الطبقي، على اعتبار أن كلاً من المجتمعات تتكون من طبقتين : طبقة الأغنياء وطبقة الفقراء.. وهذا يعني أن لكل منهما مصالحه التي تبدو متناقضة مع الأخرى في غالب الأحيان. لأجل

ذلك اعتقد «ماركس» أن الصراع الطبقي هو الموضوع الرئيس للتاريخ، ولا يمكن أن ينتهي إلا بالثورة.

فالثورة أو الحركة الثورية التي تَصَوَّرَها «ماركس» اعتمدت على النظرية الأيديولوجية كمفهوم دينامي، حيث رأى «ماركس» أن الأيديولوجيات ما هي إلا نتيجة لمظاهر الحياة الجَمْعِيَّة الاقتصادية، وأن إنتاج الموارد المادية يدخل الناس في علاقات محددة وضرورية.. هذه العلاقة يُطلَق عليها «علاقات الإنتاج»، التي تتطابق مع مرحلة محددة من النمو لقواهم المادية للإنتاج، والمجموع الكلي لهذه العلاقات يشكل البناء الاقتصادي للمجتمع، وهو الأساس الحقيقي الذي ينشأ عليه بناء فوقي شرعي وسياسي يتناسب مع أشكال معينة من الوعي.

هذا، ونجد أن السبب الرئيس للثورة - من وجهة نظر الماركسية، والذي يظهر من خلال ملاحظة التاريخ البشري - هو المِلكية الخاصة لوسائل الإنتاج. هذه الملكية التي نتج عنها تركز وسائل الإنتاج في يد أقلية من أصحاب الملكية، والتي بدورها تسخّر القوى العاملة التي تمثل القاعدة العريضة للإنتاج مع أنها لا تملك شيئًا! ويعني «ماركس» أن طبقة العمال - أو البروليتاريا - على الرغم من أنها تمثل القاعدة العريضة للمجتمع، إلا أنها تعاني القهر والفقر، الأمر الذي يتطلب منها أن تكون واعيةً سياسيًّا واجتماعيًّا وثقافيًّا لأنها هي المعنية بالثورة على الأوضاع القائمة! وهي التي تنبأ «ماركس» من خلالها بميلاد المجتمع الشيوعي اللاطبقي.

بمعنى آخر، نجد أن الثورة عند «ماركس» تعني حدوث اختلال في التوازن بين أدوات الإنتاج من جهة، ومن جهة أخرى علاقات الإنتاج.. هذا، ولا يمكن تفسير الثورة ماركسيًّا إلا إذا أخذنا بعين الاعتبار أن تطور أدوات الإنتاج هو الذي يفسر الثورة ماركسيًّا، فلقد تخلى «ماركس» حتى عن الصراع الطبقي لصالح نظريته عن الصراع بين أدوات الإنتاج وعلاقات الإنتاج، أو بمعنى آخر أشمل أن الشروط المادية والقاعدة المادية هي التي تفسر الثورة[41].

(41) رجب أبو دبوس : محاولة في علم الثورة - طرابلس، الدار الجماهيرية، 1985، ص 202.

وذكر «ماركس» أن كل الثورات والحركات التاريخية السابقة كانت حركات أقليات، أما فيما يخص حركة البروليتاريا فهي الحركة الواعية بذاتها المستقلة من أجل مصلحة الأغلبية العظمى. . وكان «ماركس» مقتنعًا بأن نضال الطبقة العاملة كان نضالاً طبقيـًـا ضد نظام رأسمالي عالمي. . لأجل ذلك فإن الصراع الثوري، وإن كان مبنيـًـا على أساس قومي في مراحله الأولى، فإنه أضفى على النضال الصيغة العالمية.

ويؤكد «ماركس» أن كل مرحلة من مراحل التطور التاريخي لا تخلو من الصراع بين الطبقات الاجتماعية التي تعد قوى دافعة للثورة، فهي التي تقوم بالثورة على الطبقات الرجعية من أجل فوز وانتصار العلاقات الإنتاجية الجديدة.

والشكل التالي يوضح نظرية «ماركس» في الصراع:

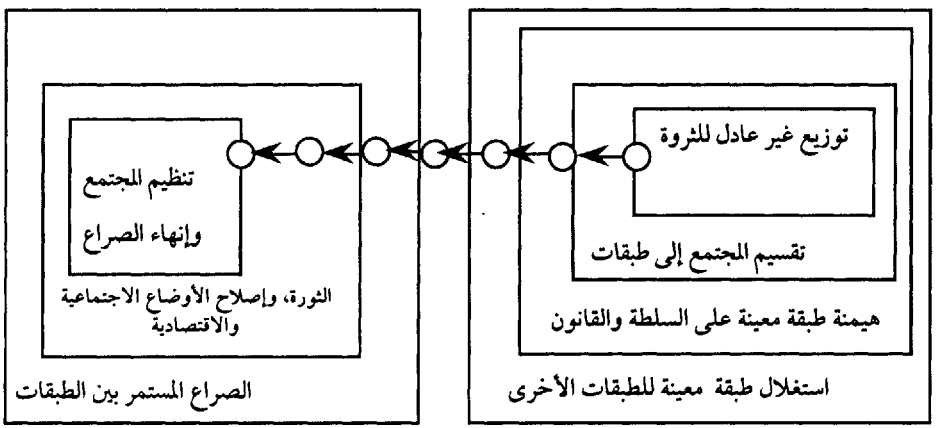

المصدر:

السيد شتا: النظرية الاجتماعية، ج2 - مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1995، ص 38.

وتأسيسًا على ذلك، فإن الصراع الطبقي الذي تَصَوَّرَه «ماركس» بين البروليتاريا والبرجوازية هو صراع طبقي، وكذلك هو صراع سياسي، حيث لم يفصل «ماركس» بين الحركة السياسية والاجتماعية. كما اعتبر أن الإطاحة بالطبقة الرأسمالية وتغيير الأيديولوجية وقلب بناء السلطة وزوال عنصر الاستغلال والاغتراب يمثل حركة.. وأن حركة البروليتاريا هي الحركة الواعية بذاتها[42].

نخلص من هذا إلى القول بأن «ماركس» قد اعتبر أن أصل العملية الثورية كامن في أصحاب المِلكية الخاصة لوسائل الإنتاج، والتي تعتبر إلى حد بعيد السبب المباشر في الاغتراب الكلي الذي تعانيه البروليتاريا، وأن الحالة الرئيسة للعملية الثورية تتمثل في بلورة الوعي الطبقي للبروليتاريا لأنها هي العامل الأول للثورة.

وما تجدر الإشارة إليه هنا هو اعتبار نظرية «لينين» في الثورة إضافة لقضايا عديدة في النظرية الماركسية، حيث يلخص «لينين» ذلك بالآتي : «**ليس كافيًا للمضطهَدين أن يدركوا أن الحياة بالطريقة القديمة أضحت مستحيلة، لأن الثورة تحدث حين لا تريد الطبقات الدنيا أن تعيش بالطريقة القديمة**». وهذا القول في جوهره يشتمل على العوامل الموضوعية والذاتية للثورة الاجتماعية.

يتضح من دراستنا لهذا المدخل في دراسة الثورة أن «ماركس» لم يقدم النموذج النظري المتكامل الذي يأخذ في اعتباره مختلف الأسس المنهجية ووحدات التحليل على اختلاف أنواعها، وذلك ناتج عن إعطاء الماركسية الدور الرئيس للمادة والتحليل التاريخي والجدلي، واعتبار حتمية الثورة من أهم المقولات الأساسية في الفكر الماركسي، مع إعطاء دور بارز للوعي الطبقي في حدوث الثورة. وهذا لا يعني إنكار قيمة وأهمية هذا المدخل في تأكيده على الظروف المادية في التفسير التاريخي والمادي للثورة، فالماركسية لا تزال مصدر إلهام للكثير من الحركات السياسية والاجتماعية.

---

(42) إيمان شومان : مرجع سبق ذكره - ص 145.

• نماذج للثورات التقليدية والحديثة

سأعرض وأناقش هنا بعض نماذج الثورات التقليدية أو الكلاسيكية أو الحديثة. فمن هذه النماذج الكلاسيكية :

أولاً : الثورة الإنجليزية(1688ف)، وقد أتت هذه الثورة بعد سنوات طويلة من الحرب الأهلية، حيث أطاحت بسلطة مُلاّك الأراضي واستبدلتها بسلطة مَلَكيَّة ادّعت لنفسها أنها تحكم بالحق الإلهي، والذي عُدَّ آخر أشكال مظاهر النظام الإقطاعي الذي انهار نتيجة استمرار الصراع بين الإقطاع والـمَلَكية.

ثانيًا : الثورة الأمريكية(1783ف)، وهي التي أخرجت وأطاحت بالحكم البريطاني ـ الذي عُدَّ خارجيًـا ـ واستبدلته من الناحية النظرية بنظام حكم آخر جديد ممثل في الحكم الرئاسي المنتخب، والذي يتمثل في السلطة التنفيذية التي يمتلكها الرئيس والسلطة التشريعية التي يمتلكها الكونجرس.

ثالثًا : الثورة الفرنسية (1789ف)، والتي أتت على الحكم المَلَكي المستند إلى الحق الإلهي، والمؤيَّد من قِبَل الأرستقراطية الفلاحية.

رابعًا : الثورة الروسية (1917ف)، وقد أنهت كذلك حكمًا ملكيًـا مطلقًا يستند إلى الحق الإلهي، وإلى تأييد الأرستقراطية الإقطاعية التي تمارس ملكية الأراضي. وفي المقابل أقامت سلطة متمثلة في حزب ثوري طليعي يهدف إلى إقامة نظام اشتراكي محل النظام الرأسمالي.

أما فيما يخص الثورات الحديثة فسأعرض نموذج الثورة الليبية(1969ف)، والتي أطاحت بالنظام الملكي لتُحِلّ محله نظامًا جمهوريًـا ثوريًـا.

هذا، وبالرغم مما يتولد عن الثورة من عنف وتدمير، ومن تحديات تُعَدّ إلى حد بعيد جديدة، إلا أنها تبقى ضمن إطار العنف العادي الذي يستهدف بالدرجة الأولى تحرير الإنسان، على اعتبار أن الأدوات والوسائل الأخرى قد فشلت في ذلك. وإذ اعتُبِرت الثورة هي القادرة على بناء مجتمعات متقدمة، فقد عُدَّت لذلك عملاً حضاريًـا عظيمًا تستفيد منه المجتمعات في كل مكان.

إن «كرين برنتون» في دراسته الخاصة بمقارنة الثوراتِ الكلاسيكية الأربعة التي حدثت فى كلٍّ من إنجلترا وفرنسا وأمريكا وروسيا، يرى ويؤكد على وجود مجموعة من العوامل والظروف التي كانت سائدة في هذه المجتمعات قبل قيام الثورة، والتي منها: عجز النظام السياسي عن تحقيق المتوقع منه، سواء أكان لأسباب مادية، أو لتلك السياسة الخاصة بتغليب المصالح.. وكذلك التعقيدات الإدارية التي أدت في كثير من الأحيان إلى هجرة الكفاءات العلمية والثقافية، وشدة التناقضات الاجتماعية، وارتفاع نسبة البطالة بين القادرين على العمل، والفصل والتمييز بين القوى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، بالإضافة إلى زيادة الوعي بالثورات وحالة القلق والضجر التي تعانيها تلك المجتمعات. هذا، ونجد أن هذه الثورات قد قامت بفضل أناس عاديين جدًّا، ولكنهم يمتازون عن الآخرين بأنهم الأكثر نشاطًا(43).

وما نلاحظه من خلال دراستنا لهذه الثورات الأربعة هو أنها ـ كلها ـ قد اعتمدت الحرية كمبدأ لقيامها، إلى جانب أنها كانت موجهة ضد حكم الأقلية المستبدة.. كما نجد أن السلطة الاقتصادية في الثورات الأربع سالفة الذكر قد غيرت الأوضاع بشكل سريع ودرامي، وأن الطبقة الحاكمة في كلٍّ من روسيا وفرنسا قد ألقت باتجاهها وظلالها اللذين وَجَّها كلاً من الحياة الاقتصادية والسياسية في المجتمع.. هذا إلى جانب أن هذه الثورات قد شهدت تحولاً وانتقالاً في المِلكية، كما شهدت سقوط فئة حاكمة وصعود أخرى.

والأمر الذي تجدر ملاحظته هنا هو أن الواقع العام بمستوييه الفكري والعملي يؤكد على أن اختيار النظام السياسي لا تتحكم به - وفي أغلب الأحيان - إرادة الحكام الذين تفرزهم الثورة، وإنما تتحكم فيه طبيعة العلاقات الاجتماعية القائمة.. وهذا ما أكده التفكير الماركسي في تمييزه بين الثورات، فاعتبر أن الثورة الأمريكية والفرنسية والإنجليزية هي ثورات برجوازية بالنسبة لنتائجها، وأن الثورة

(43) كرين برنتون : مرجع سبق ذكره - ص 193.

الروسية ثورة بروليتاريا حقيقية!

وقد توصل «برنتون» من خلال دراسته السابق الإشارة إليها، إلى عدد من النتائج..

النتيجة الأولى:

أن الثورات الأربع قامت في مجتمعات متوفر لديها الحد الأدنى، إن لم نقل المتوسط والأعلى، من متطلبات الحياة.. ولكنها أتت نتيجة للتوتر والشعور بعدم الرضا على الأوضاع القائمة.

والنتيجة الثانية:

هي تلك التي تخص التغير في الآراء، ونقد أسلوب الحكم القائم، والترويج للأيديولوجية الثورية.. حيث اعتُبِرت هذه الأسباب بمثابة إرهاصات الثورة المبكرة.

والنتيجة الثالثة :

أن عدم فاعلية وكفاءة النظام الحكومي قد نتجا عن عدم الشعور بالرضا أو الثقة في القائمين على السلطة.

والنتيجة الرابعة:

أن الاستخدام غير الضروري للقوة ضد المعارضين، حدا بمؤسسات النظام وأفراده إلى الانحياز للحركات الثورية أكثر منه إلى النظام القائم.

هذا، وذهب «برنتون» في دراسته للثورات إلى أن يقيم تفرقة واضحة بين هذه الثورات، بل نجده يحذر الدارسين الآخرين من الاعتماد على نموذج واحد في دراسة الثورات!

نخلص من ذلك إلى أن عملية الثورة تبدأ بعملية التحول في الولاء، وعلى

الأخص بالمثقفين الموالين للنظام القديم السائد. . والسعي من أجل إقامة مجتمع جديد واضح المعالم، الأمر الذي تصبح معه الثورة بمثابة عملية إعادة التكامل للمجتمع.

إن انهيار النظام القديم يؤدي إلى زيادة حركة المجتمع، ويُظهِر الثوار كقوة فاعلة ومتميزة في المهارة والمسلك والجد في العمل من أجل تشكيل المجتمع الجديد. وما تجدر ملاحظته هنا هو أن هذه الفترة لا تخلو من العنف والإرهاب الذي يعول عليه أحيانًا في تحقيق التوافق والانسجام بين القطاعات الاجتماعية المختلفة.

على أي حال يمكننا القول إن الثورة الفرنسية قد تركت تأثيرًا كبيرًا، ليس على المجتمع الفرنسي فقط، بل تعداه إلى باقي القارة الأوروبية. . كما أنها شكلت علامة بارزة في الفكر السياسي الذي يهتم بدراسة الثورات، ليس في أوروبا وحدها، بل تعداها إلى بقية العالم. فالثورة الفرنسية قد شكلت زادًا قويًّا ومصدرًا هامًّا للكثير من الحركات الاستقلالية التي أتت بعدها. هذا إلى جانب تأثيرها البارز على مستوى النظرية السياسية عمومًا. كما قدمت الثورة الروسية مثالاً شاخصًا على كيفية الارتباط بين الأسلوب والدافع في الأداء، حتى صار لها الفضل الأكبر في تعميق معنى الثورة والتفاعلات الناتجة عنها. . إلى جانب أنها مثلت مرجعية هامة للعمل الكفاحي العالمي، وزادًا للحركات السياسية المختلفة.

هذا لا يعني أنه لا توجد فوارق بين ثورة وأخرى على اعتبار أن أيًّا منها تحدث في مجتمع مغاير يختلف في طبيعته ونظمه وقيادته، وبالتالي تنعكس عليها هذه الاختلافات والفوارق. . بل إنها تتفق في تصورها الخاص لبناء إنسان جديد في أخلاقه ومُثُله وقيمه!

- **الثورة الليبية**

من الأمثلة الحديثة للثورات : ثورة الفاتح من سبتمبر الليبية عام (1969ف)،

والتي اكتسبت شهرة واسعة بين دول العالم عامة، وشعوب العالم النامي خاصة، وكانت ـ ولا زالت ـ تسعى إلى تحرير الإنسان من كافة القيود، وتدفع بالمواطن إلى امتلاك كافة مقدراته المتمثلة في السلطة والثروة والسلاح، إلى جانب تحرير إرادته لكي يكون فاعلاً في إرساء دعائم التقدم والنمو، ومدافعًا عن الحرية في أي مكان وزمان.

هذا، وهناك العديد من العوامل التي أعطت للثورة الليبية أهمية خاصة منذ البداية.. **أول هذه العوامل** أنها ثورة جاءت في بلد ينتمي إلى دائرة الدول الساعية إلى النمو، وأنها نموذج للثورة الشعبية التي قام بها الجيش باسم الشعب. وقد اعتُبِر أن الانقلاب ما هو إلا لحظة القطيعة مع العهد القديم، وبداية المنعطف التاريخي الجديد الذي تمر به ليبيا ليبقى الأهم، وهو : أن يتسلم الشعب حكمه بيده[44]، الأمر الذى غَيَّر الاعتقاد السائد لفترة طويلة من الزمن بأن التغير عن طريق الانقلاب العسكري واستمرار الإدارة العسكرية هو الأمثل في مثل هذه المجتمعات. **العامل الثاني** هو أن الثورة أطاحت بنظامٍ تجمعت له كل عوامل الاستمرار، ابتداءً من سيطرته التامة على الأوضاع الداخلية عن طريق أجهزة البوليس المختلفة، وانتهاءً بوجود أكبر القواعد الأمريكية والبريطانية على أراضيه، وما تمثله من دعم للنظام القائم، ومن خطر على الثورة.. هذا الأمر دعا البعض إلى التفكير بأنه من الاستحالة بمكان سقوطه وإنهائه. **والعامل الثالث**: هو تلك الخصوصية التي تتمتع بها الثورة الليبية، والتي تمثلت في براعة قائدها الأخ «معمر القذافي» في أسلوب تنظيم وإدارة الحركة، بالإضافة إلى اشتمالها على عسكريين ومدنيين، إلى جانب الأفكار والمعتقدات الخاصة التي ميزت الأخ العقيد «معمر القذافي» قائد هذه الثورة عن غيره من قادة الثورات المختلفة. أما **العامل الرابع** فهو أنها حدثت في بلد ذي موقع استراتيجي هام في

---

(44) عمر الطاهر : القذافي والثورة الفرنسية – طرابلس، شعبة التثقيف، 1996، ص 261.

النصف الشمالي من القارة الإفريقية، يتوسط الوطن العربي، ويطل على البحر الأبيض المتوسط بساحل طوله 1900كم.. الأمر الذي جعل له أهمية اقتصادية واستراتيجية عالمية.

لقد نجحت الثورة دون إراقة تُذكَر للدماء، وأعلنت قيام الجمهورية العربية الليبية التي كان شعارها الأساسي : الحرية والاشتراكية والوحدة، وبدأ مجلس قيادة الثورة بقيادة الأخ العقيد «معمر القذافي» في تسيير الأمور حسب ما تمليه عليه قناعاته ضمن المصلحة الوطنية والقومية.

وما تجدر ملاحظته هو أن قيادة الثورة الليبية ـ منذ الأيام الأولى للثورة ـ عبرت عن إرادتها في إقامة التنظيم السياسي على أسسٍ تُغاير الأسس التي كانت تقوم عليها الدولة في العهد البائد، وأهمها الأساس السياسي العربي الوحدوي، وذلك كما هو وارد في البيان الأول للثورة[45].

وبدأت الثورة مسيرتها في تدمير القواعد الظالمة التي تثبّت مجتمع حكم الفرد وتحتكر الثروة لصالح مجموعة معينة.. فأممت المصارف، وأنشأت محكمة ثورية حتى تتم محاكمة أركان العهد المباد، وفرضت إجراءات صارمة على كل من يحاول أن ينال من الثورة.. وفي الوقت نفسه بدأت المحادثات مع الحكومة البريطانية والأمريكية بغرض إجلاء القواعد الخاصة بهم من على أرض ليبيا، والذي نتج عنه جلاء القوات البريطانية في 28 من مارس (1970ف)، ثم القوات الأمريكية في 11 من يونيو (1970ف). ومن ناحية أخرى، أخذت الثورة الليبية زمام المبادرة في خوض معركة النفط لكي تنهي عبث الشركات الأجنبية بثروة البلاد الرئيسة وتحقق لها النصر بعد حرب رمضان (1973ف). أما على المستوى

---

(45) جاء في البيان الأول للثورة :

«أيها الشعب العظيم... وهكذا منذ الآن تعتبر ليبيا حرة ذات سيادة تحت اسم «الجمهورية العربية الليبية».. صاعدة بعون الله إلى العمل إلى العلاء، سائدة في طريق الحرية والوحدة والعدالة الاجتماعية، كافلة لأبنائها حق المساواة، فاتحة أمامهم أبواب العمل الشريف، لامهضوم ولامغبون ولامظلوم ولاسيد ولا مَسُود، بل أخوة أحرار في ظل مجتمع ترفرف عليه إن شاء الله راية الرخاء والمساواة».

القومي فقد خاضت الثورة الليبية العديد من التجارب الوحدوية تطبيقًا لإحدى شعاراتها المرفوعة وهو: «الوحدة العربية الشاملة من المحيط إلى الخليج».. على أن مجمل هذه التجارب لم يكتب لها النجاح نتيجةً لتآمر القوى الإمبريالية العالمية ورؤية رؤساء وقادة الدول الذين قامت معهم هذه التجارب الوحدوية!

وفي يونيو من (1973ف) كان خطاب «زوارة» التاريخي.. الذي اعتُبِر بمثابة الإشارة للثورة الثقافية التي عمت كافة المؤسسات، ثم في العام (1976ف) صدر الفصل الأول من النظرية العالمية الثالثة لحل المشاكل السياسية والديمقراطية، ثم تبعه الفصل الثاني لحل المشاكل الاقتصادية الاشتراكية، ثم الفصل الثالث الذي يمثل الركن الاجتماعي لفكر الأخ العقيد «معمر القذافي».

ولقد تضمنت النظرية العالمية الثالثة المبادئ الأساسية للثورة الليبية، وبذا دخلت ليبيا مرحلة جديدة هي مرحلة عصر الجماهير، وتغير اسم الجمهورية العربية الليبية ليصبح «الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية»[46].

ومن خلال التحليل الاجتماعي للثورة الليبية، نجد أنها قد أحدثت تغيرات جذرية في المجتمع (من طرد الملك، وإعلان الجمهورية، وتحقيق الإجلاء، وتغيير النظام السياسي بإعلان قيام سلطة الشعب، وإعلان الجماهيرية، وتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين كافة المواطنين) وفق أيديولوجية عَبَّرَ عنها قائد الثورة في الكتاب الأخضر.

إن القول بأن ما حدث في ليبيا هو انقلاب عسكري وليست ثورة، هو قول يعد خارجًا عن الحياد ولا يتمتع بالموضوعية ، لأن من قام بالثورة هم ضباط في الجيش وبعض الخلايا المدنية من أبناء الشعب، وما إن أعلن البيان الأول للثورة حتى التف الشعب حولهم غير عابئ بإعلان حظر التجول، ذلك لأن عموم الشعب رأى فيهم الخلاص من العبودية.. كما أن مجلس قيادة الثورة تحت قيادة العقيد «معمر القذافي» لم يقف عند الاستيلاء على السلطة فقط، بل نجد أن

(46) أحمد الخالدي : أسس التنظيم السياسي - طرابلس، الدار الجماهيرية، 1983، ص 267.

الثورة استمرت في إحداث تغيرات هامة وجذرية في البناء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي حتى وصل إلى درجة تسلم السلطة للشعب في إعلان قيام سلطة الشعب في شهر المريخ من عام (1977ف).. وهذا ما يؤكد أن ثورة الفاتح من سبتمبر تعد ثورة بكل ما تعنيه الكلمة وليست مجرد انقلاب عسكري.

كذلك نجد أن الثورة الليبية قد أتت نتيجة لتراكمات سياسية واقتصادية واجتماعية على مر السنين، من العهد العثماني، ومروراً بالاحتلال الإيطالي والإدارة البريطانية والحكم الملكي الفاسد.. وما صاحب تلك السنين من ظلم وقهر اجتماعي، واستبداد وقمع للجماهير، ونهب لثروات البلاد.. كل تلك المظاهر الفاسدة الشاخصة في عدم المساواة والظلم والانحراف تراكمت لتكون من أسباب قيام الثورة في الفاتح من سبتمبر (1969ف).. ففي الحقبة السابقة للثورة احتُكِرت الزراعة، وكذلك الصناعة.. وهُمِّشَ دور القوات المسلحة، وغاب التعليم والحياة الثقافية عن أبناء القاعدة الشعبية العريضة، ولم يكن هناك وجود يذكر للحياة السياسية القائمة على المشاركة. أما الحياة الاجتماعية فقد كانت تشوبها الفوارق الظالمة القائمة على الوجاهة والثروة!

هذا، ونجد أن الثورة الليبية قد اتخذت الشكل الشامل، فهي لم تكن ثورة سياسية تهدف إلى الاستيلاء على السلطة، أو ذات أهداف اجتماعية خاصة تجسد الولاء القَبَلِيّ أو الإقليمي، كما أنها لم تكن تهدف إلى الحصول على مكاسب اقتصادية، ولكنها كانت ثورة شاملة بكل ما تعنيه هذه الكلمة.. ويظهر ذلك في المبادئ التي نادت بها، والشعارات التي رفعتها، والتي تُوِّجَت بنهجها الفكري المتمثل في النظرية العالمية الثالثة التي نفخر نحن الليبيين والليبيات بأنها دليل انعتاق البشرية من كل القيود المفروضة على الحرية، الأمر الذي يجعل منها ثورة شعبية عالمية ونموذجًا يحتذى به.

• خاتمة الفصل الثاني

مما سبق يتضح أن الثورة ظاهرة اجتماعية، والأكثر من ذلك أنها ظاهرة من الظواهر التي لا يمكن ضمان الجبار إزاءها عند تناولها بالدراسة والتحليل. . وهذا راجع - حسبما أعتقد - إلى أن الثورة تعد من الظواهر الاجتماعية التي ترفض الخضوع للتحليل العلمي الموضوعي، وذلك ناتج عن عدم إمكانية ضمان الحياد والموضوعية عند دراستها وإخضاعها للتحليل العلمي. . فالثورة تعد من المفاهيم القليلة التي تضع المصالح القائمة موضع تساؤل، الأمر الذي يؤدي إلى اتخاذ موقف ذاتي معين منها، وهذا دون أي شك يتنافى مع التحليل العلمي الموضوعي.

هذا الأمر يقودنا إلى القول بأن تناول ظاهرة الثورة من قِبَل علماء الاجتماع لم يتم بعيدًا عن اختيار موقف ذاتي معين منها، ولذلك ترتب عنه - وكما أشرتُ سابقًا - إلى تحكم العوامل الذاتية وبروز عدم الحياد في دراسة ظاهرة الثورة، وهذا بدوره أدى إلى تعدد معاني الثورة واتجاهاتها بشكل لافت للنظر حتى نتج عنه صعوبة وتجنب محاولة تحديد معنى شامل وعام للثورة.

وانطلاقًا من نسبية الظواهر الاجتماعية ووجود اختلافات بينها من حيث المضمون والشكل وفق سياقها الحضاري والثقافي والاجتماعي والاقتصادي، فإنه لا يمكن إخضاع الظواهر نفسها في المناطق المختلفة بمقياس واحد، ومن ثَمَّ فإن أي مقياس عالمي لظاهرةٍ مّا لا بد أن يتضمن في داخله ما يبرز خصوصيات وتحيزات تلك المناطق.

وظاهرة الثورة لا تمثل استثناء عن بقية الظواهر الاجتماعية، فالدراسات السابقة على اختلافها أشارت إلى أن اختلاف الظروف المجتمعية - سواء أكانت ثقافية أو اقتصادية أو اجتماعية - تنعكس على طبيعة الظاهرة، الأمر الذي يتطلب الضبط والتمييز داخل المؤشرات بالطريقة التي تعد ملائمة، لعكس اختلاف تلك التأثيرات في ظاهرة الثورة.

لأجل ذلك يتوجب على علم الاجتماع وفروعه المتخصصة أن يُطَوِّرَ أدوات وتقنيات البحث المختلفة بما يحقق فهمًا نظريًّا وشاملاً للتراث النظري للثورات على مختلف أشكالها، وذلك حتى يتم له وضع نظرية عامة للثورة تفسر الوقائع المتعلقة بحدوثها ونجاحها واستمرارها، خصوصًا أن الثورة على وجه العموم تأخذ أشكالاً مختلفة، منها: السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي. فالثورة تقوم من أجل تحقيق هدف مّا، وتختلف الأهداف وفقًا لاختلاف الثورات. على أنه مهما اختلفت الثورات فهي تمر بمراحل أساسية، هي : مرحلة ما قبل الثورة، ثم مرحلة الانفجار الثوري الذي يهدم أركان النظام القديم، ثم مرحلة إعادة البناء.. هذا، ومن الشروط المهمة التي يجب توفرها في الثورة قدرتها على الهدم وإعادة البناء.

وما تجدر ملاحظته هنا هو أن الوعي الثوري أو الظروف الموضوعية - كلاً منهما منفصلاً عن الآخر - لا يقود إلى الثورة، ولكن ما يقود إلى الثورة وحدوثها هو التقاء هذين العاملين معًا!.. فالثورة بقَدْر ما تعد عملاً ماديًّا يحقق التغير الاجتماعي بفعل الإرادة الإنسانية الواعية، فإنها تسمو على هذه الإرادة بفعل الخاصة التجريدية التي تمتاز بها.. فبدلاً من أن تتحكم الإرادة الإنسانية بالثورة، نجد أن الثورة هي التي ستحكم هذه الإرادة، لأن الثورة ستكون لها شخصيتها المستقلة.. الأمر الذي ينتج عنه وجود نظام خاص بها وقوانين وقيم وأخلاقيات خاصة، بل والأكثر من ذلك أن الإنسان سيجد نفسه ملزمًا بتطويع وتكييف إرادته وفقًا لمتطلباتها، وذلك لكي تتحقق للثورة الاستمرارية!

ثبت بالمصطلحات

1- العدوان Aggression :

فعل يؤدي إلى العنف، ويتضمن أفعالاً ظاهرة أو باطنة، كما أنه يعد سلوكًا ذا طبيعة تأكيدية هجومية واقتحامية. ومن أمثلة العدوان : السخرية والسيطرة (عن عاطف).

2- السلطة Authority :

هي القدرة على فرض الإرادة . . وهذا الفرض يتم عن طريق العنف أو بوسائل الإقناع. وللسلطات أنواع متعددة، فهناك السلطة السياسية، والسلطة التنفيذية، والسلطة التشريعية.

3- الانقلاب Coupdetat :

هو حركة تؤدي إلى الإطاحة بنظام الحكم بالقوة. . أي أنه يرمي إلى مجرد قلب نظام الحكم وإحلال سلطة محل أخرى.

4- الديمقراطية Democracy :

هي حكم الشعب بالشعب ومن أجل الشعب.

5- الصفوة Elite :

هي جماعة من الأفراد معروفة اجتماعيًّا، ولها من الخصائص والسمات ما يميزها عن غيرها، كالقدرة العقلية أو القوة العسكرية أو المقدرة العلمية والإدارية. . وكل هذه الخصائص وغيرها يعد مرتبطًا بدرجة عالية من الهيمنة والنفوذ.

6- حقوق الإنسان Human Rights :

يضرب مفهوم حقوق الإنسان بجذوره البعيدة في الفكر القديم لدى مختلف الديانات والمذاهب، فتوجد الحقوق الخاصة بالإنسانية ـ وهي تلك الحقوق التي طورتها مدرسة الحق الطبيعي ـ على مختلف اتجاهاتها، كحق التملك والحياة والاعتقاد، والتي اعتبرت حقوقًا ذاتية. كما نجد أن الفلسفة السياسية المعاصرة قد بلورت مفهومًا واسعًا للحرية باعتبارها ميزة أساسية للإنسان.. من هنا اشتملت هذه الحقوق في عمومها على الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية (سبيلا).

7- الأقليات Minorities :

هي الجماعات العِرْقية الأقل عددًا في أي مجتمع من المجتمعات، والتي تختلف وتتمايز عن غيرها من السكان من حيث السلالة أو اللغة أو الدين أو الثقافة بدرجة يكون أفرادها على وعي تام بمقومات تمايزهم، وهم في سبيل ذلك يَجِدّون في الحفاظ على ذلك التمايز. وفي الغالب تكون هذه المجموعات في وضع غير مسيطر في المجتمع الذي يوجدون فيه، كما أنها في غالب الأحيان ـ وبدرجات متفاوتة ـ تعاني من التميز والاضطهاد في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

والأقلية نوعان لا ثالث لهما : أقلية تنتمي إلى أمة، وإطارها الاجتماعي هو أمتها. وأقلية ليس لها أمة، وهذه لا إطار اجتماعي لها إلا ذاتها.. وهذا النوع هو إحدى التراكمات التاريخية التي تكوّن في النهاية الأمة بفعل الانتماء والمصير. (عن القذافي).

8- الصراع السياسي Political Conflict :

هو التصادم والتعارض بين فريقين أو أكثر لديهما من الاختلافات القيمية

والمصلحية ما يكفي لجعلهما ينخرطان في سلسلة من الأفعال تهدف بالدرجة الأولى إلى إلحاق الأذى والضرر بالطرف الآخر. ومفهوم الصراع يتسع بحيث يجعل من العنف مظهراً من مظاهر التعبير عنه.

9- عدم الاستقرار السياسي Political Instability :

يشير إلى عملية العنف السياسي الناتج عن انخفاض أداء وقدرات النظام السياسي. وظاهرة عدم الاستقرار السياسي تشمل التغيرات العشوائية في شخوص النظام والمؤسسات، بما يخلق نوعًا من الإرباك في الأداء وتزايداً مستمراً في اللجوء إلى استخدام العنف من النظام ضد المعارضة.

10- التماسك السياسي Political Integration :

هو تلك الحالة من التماسك التي تقوم بين أعضاء المجتمع السياسي، فيتخذ شكل الدرجة العالية من التفاعل المبني على القبول والرضاء. ويتأثر التماسك السياسي بالثقافة السياسية ودرجة المشاركة السياسية لأفراد هذا المجتمع أو ذاك.

11- المشاركة السياسية Political Participation :

هي تلك العملية التي يلعب من خلالها الفرد دوراً فعالاً في الحياة السياسية بما يحقق مشاركة فعالة في شئون مجتمعه السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بحيث تكون الفرصة وافية في وضع وصياغة الأهداف العامة، وفي إيجاد الآليات والوسائل لتحقيق تلك الأهداف.

12- الاستقرار السياسي Political Stability :

يعني استمرار النظام السياسي القائم وفق مقومات تتعلق بكفاءة وقدرة وفعالية النظام السياسي على إدارة مؤسسات الدولة وتطويرها وفق أسس شرعية ثابتة ومنظمة، تحقق العدل والمساواة بين الجميع. بمعنى آخر : هو غياب العنف السياسي عن المجتمع.

13- الإرهاب السياسي Political Terrorism :

هو سلوك يقوم على أساس الاستخدام المباشر للعنف أو التمهيد باستخدامه بصورة تؤثر على نفسية المستهدَف به، بما يجعله يشعر بحالة من عدم الأمان والخوف.. كل ذلك من أجل تحقيق أهداف سياسية، الأمر الذي عُدَّ معه الإرهاب السياسي أسلوبًا من أساليب الصراع بين النظام والمعارضة في الشق السياسي. لأجل ذلك نجد جُلَّ الباحثين في العلوم السياسية قد اعترفوا بأن هناك نوعًا من التداخل بين العنف السياسي والإرهاب السياسي.

14- العنف السياسي Political Violence :

هو استخدام القوة المادية أو التمهيد باستخدامها لتحقيق أغراض وأهداف سياسية.

15- القـــــوة Power :

هي القدرة على إحداث وتقرير أمر معين، كما أنها تُعرَف بذلك التأثير الذي يمارسه الفرد أو الجماعة على الآخرين من أجل فعل معين وبأسلوب محدد ومقصود.

16- الثـــورة Revolution :

تعني التغير الجوهري والمفاجئ في الأوضاع السياسية والاجتماعية لمجتمعٍ ما، وتأتي في العادة مقترنة بالعنف.. على أن الثورة الحقيقية هي تلك التي تنبعث من الشعب وتأتي معبرة عن ميوله واتجاهاته بما يحقق رغباته وآماله وطموحاته.

17- الإرهـــاب Terrorism :

هو إحداث أثر سلبي يطال النفس البشرية، وذلك بإدخالها في حالة من الخوف والقلق والرعب والتوتر بما يؤدي إلى التأثير على اتجاهاتها وآرائها تجاه قضيةٍ ما.

18- العنف الاجتماعي Social Violence :

هو مفهوم معقد بشكل يعد خارقًا للعادة في مواصفاته: الخارجية الكَمِّية، والداخلية النوعية.. فهو يحتوي في ذاته على مظاهر القوةَ في الحياة الاجتماعية والغايات والمحتوى الطبقي والاتجاهات (عن توهيل).

19- العنف Violence :

العنف قد يكون ترجمة لسلوك فعلي أو قَوْلي، فهو سلوك فعلي يقوم على استخدام غير مشروع للقوة المادية، أو قولي يقوم على التهديد باستخدام القوة.. وفي كل الأحوال فإنه يرمي إلى تحقيق أهداف معينة تختلف باختلاف الدافع والفاعل.

المراجـــع

أولاً : المراجع العربية

- أحمد إبراهيم : التنظيم الثوري - طرابلس، الدار الجماهيرية، 1982 .
- أحمد الخالدي: أسس التنظيم السياسي - طرابلس، الدار الجماهيرية، 1983 .
- أدونيس العكرة : الإرهاب السياسي - بيروت، دار الطليعة، 1993 .
- أسعد السحمراني : التطرف والمتطرفون - بيروت، دار النفائس، 1999 .
: المشروع الصهيوني الجديد ـ بيروت، دار النفائس، 1997.
- إسماعيل علي سعد : قضايا علم الاجتماع السياسي - الإسكندرية، دارالمعرفة الجامعية، 1994 .
- أوليدوف : الوعي الاجتماعي، ترجمة ميشيل كيلو - بيروت، دار ابن خلدون، 1983 .
- إيمان شومان : علم الاجتماع السياسي - الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1996 .
- بيير فو : العنف والوضع الإنساني : ترجمة إلياس زحلاوي - بيروت، المؤسسة العربية، 1985 .
- توم بوتومور : الصفوة والمجتمع، ترجمة محمد الجوهري وآخرون - الإسكندرية، 1979 .
: علم الاجتماع السياسي، ترجمة وميض شرارة - بيروت، دار الطليعة، 1986 .
- حسنين توفيق إبراهيم : ظاهرة العنف السياسي - بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999 .
- حسن عوف : أبرز ملامح ثورة 23 يوليو - القاهرة، دار المعارف، 1966 .

- رجب أبو دبوس : محاولة في علم الثورة - طرابلس، الدار الجماهيرية، 1985 .
- س. رايت : الخيال العلمي الاجتماعي، ترجمة عبد الباسط عبد المعطي وآخرون - الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1987 .
- سعد الدين إبراهيم وآخرون : مصر في ربع قرن 52-1977 - بيروت، 1981 .
- سيد حامد : مصر وظاهرة الثورة - القاهرة، دار النهضة، 1969 .
- السيد حنفي عوض : علم الاجتماع السياسي - القاهرة، مكتبة وهبة، 1985 .
- السيد الحسيني : علم الاجتماع السياسي - الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1997 .
- السيد شحاتة السيد : علم الاجتماع والثورة - الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1997 .
- السيد علي شتا : النظرية الاجتماعية - الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1995 .
- شعبان الطاهر الأسود : علم الاجتماع السياسي - القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 1999 .
- فتحي التريكي : العقل والحرية - تونس، تبر الزمان، 1998 .
- فرانسوا تشاتيلت وآخرون : تاريخ الأفكار السياسية، ترجمة خليل أحمد - باريس، 1987 .
- فيليب برو : علم الاجتماع السياسي، ترجمة محمد عرب - المؤسسة الجامعية، بيروت، 1998 .
- عاطف أحمد فؤاد : علم الاجتماع السياسي - الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1995 .
- عبد الباسط عبد المعطي وآخرون : علم الاجتماع المعاصر - الإسكندرية، 1974 .

- عبد المعز نصر : الاشتراكية والثورة - الإسكندرية، المكتب المصري، 1979 .
- عمر الطاهر : القذافي والثورة الفرنسية - طرابلس، شعبة التثقيف، 1996 .
- كرين برنتون : الثورة. . عناصرها ونتائجها، ترجمة زياد عتاب - دمشق، دار الكتاب العربي، 1968 .
- محمد بدوي إسماعيل : ثورة يوليو - الإسكندرية، الكتاب العربي، 1969 .
- محمد توهيل : علم الاجتماع السياسي - المستقبل للنشر، بيروت، 1998 .
- محمد الدقس : التغير الاجتماعي - عمان، دار مجدلاوي، 1991 .
- محمد السماك : الإرهاب والعنف السياسي - بيروت، دار النفائس، 1992 .
- محمد عاطف غيث : قاموس علم الاجتماع - الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1996 .
- محمد علي محمد : أصول علم الاجتماع السياسي - الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1996 .
- محمد محمود السروجي : ثورة يوليو . . جذورها ومصادرها - الإسكندرية، المكتب المصري، 1965 .
- معمر القذافي : الكتاب الأخضر، النسخة المُجَمَّعَة - مطابع الشروق، بيروت، د.ت.
- نيقولا تيماشيف : النظرية في علم الاجتماع، ترجمة محمد عودة وآخرون - القاهرة، دار المعارف، 1980 .

ثانياً : المراجع الأجنبية

- Heberle, R., Social Movements., N.Y.,A.C, 1981.
- Mckee, T., Introduction to Sociology, N.Y., R. W., 1974.
- Nieburg, L., Political Violence, N.Y., 1969.
- Rymmel, R.J, WAR not This Century Biggest Killer, W.S.T, 1986.